الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

إنطلاقة الزراعة المصرية

ورقة مقدمة من
د./ سعد نصار
د./ محمود بدر

إنطلاقة الزراعة المصرية

مقدمة

حققت الزراعة المصرية الانطلاقة الأولى فى التنمية وزيادة الإنتاج فى جميع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية عن طرق تطبيق الإصلاح الاقتصادى واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج منذ منتصف الثمانينيات. وفى عام ١٩٩٦ بدزت الزراعة المصرية مرحلة الإنطلاقة الثانية فى عهد النهضة الكبرى التى تعيشها مصر استعدادا للدخول فى القرن الحادى والعشرين.

تعتبر الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصادة القومى والمسئول عن توفير الأمن الغذائى للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعة بالإضافة إلى توفير فرص عمل لحوالى ٣٥٪ من إجمالى القوى العاملة والمساهمة بحوالى ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى، وبحوالى ٢٠٪ من إجمالى الصادرات المصرية عام ١٩٩٥ ويعتمد عليها حوالى ٥٠٪ من سكان مصر.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض:

١ ـ أداء الزراعة المصرية فى مرلة ما قبل الإصلاح الاقتصادى.

٢ ـ أداء الزراعة المصرية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى وهى مرحلة الانطلاقة الأولى.

٣ ـ إعداد الزراعة المصرية لمرحلة الانطلاقة الثانية منذ بداية ١٩٩٦.

أداء الزراعة قبل الإصلاح الاقتصادى:

منذ بداية الستينيات وحتى بداية الثمانينيات ولمدة أكثر من عشرى عاما عانت الزراعة المصرية من أثار التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية التى أدت إلى انخفاض الإنتاجية والإنتاج للمحاصيل الزراعية. ومع الزيادة السكانية الكبيرة وزيادة الطلب على الغذاء زادت الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلى والاستهلاك نتيجة لزيادة الواردات من السلع الغذائية.

كان سكان مصر عام ١٩٦٠ حوالى ٢٦ مليون نسمة وكانت الفجوة الغذائية حوالى مليون طن (أى استوردت مصر مليون طن واحد من السلع الغذائية لسد حاجة السكان من الغذاء عام ١٩٦٠) ثم بدأت هذه الفجوة فى الزيادة بعد أخرى حتى وصلت إلى ٩ مليون طن عام ١٩٨٠ وذلك لعدم إمكانية زيادة الإنتاج الزراعى المحلى لسد حاجة السكان من الغذاء بسبب التدخل الحكومى وعدم إستجابة الزراع للسياسة الزراعية وكذلك عدم استخدام الزراع التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة.

برامج التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية:

اعتمدت السياسة الزراعية فى الستينيات والسبعينيات على التدخل الحكومى من خلال عدة برامج منها:

١ ـ تسعير المحاصيل الزراعية بمستويات منخفضة عن مستويات الأسعار العالمية.

٢ ـ التوريد الإجبارى لجزء أو كل المحصول بمراكز التجميع الحكومية.

٣ ـ التدخل فى التركيب المحصولى وتحديد المساحات فى المحاصيل الاستراتيجية مثل القح والذرة والأرز والقطن وقصب السكر والفول.

٤ ـ دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وتحديد الكميات الموزعة على الزراع (مثل البذور والأسمدة والمبيدات).

٥ ـ دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية.

٦ ـ قصر استيراد وتصدير السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى على القطاع العام الحكومى.

نتائج مرحلة التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية:

أدت سياسية التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية فى الستينيات والسبعينيات إلى عدة نتائج منها:

١ ـ تحويل جزء من فائض القطاع الزراعى إلى المستهلكين فى صورة أسعار منخفضة للسلع الزراعية وجزء لخزينة الدولة مما أدى إلى انخفاض دخول المزارعين واستثمارتهم فى الزراعة، يوضح الجدول التالى التحولات المالية من المزارعين الى المستهلكين والى الدولة ومن المستهلكي الى منتجى اللحوم من المزارعين فى عام ١٩٧٥ على سبيل المثال وهذه التحويلات تعتبر ضرائب غير مباشرة على القطاع الزراعى.

المحصـــــول	تحويلات من المزارعين	تحويلات الى المستهلكين	تحويلات الى الدولة
الارز	٥٦٢-	٥١٨+	٤٤+
القمح	٧٨-	٣٣٤+	٢٥٦-
القطن	٢٥٤-	١٢٢+	١٣٢+
قصب السكر	٤٠٠-	٤٠+	٣٦٠+
الذرة	١٢٠-	٢٤٩+	١٢٩-
اللحوم	٢١٤+	٢٤٢-	٢٨+
اجمالى	١,٢٠٠-	١,٠٢١+	١٧٩+

بلغ إجمالى ما تم تحويله من مزارعى المحاصيل المذكورة عام ١٩٧٥ على سبيل المثال حوالى ١,٢ مليار جنيه. وكان نصيب المستهلكين ١,٠٢١ مليار جنيه فى صورة أسعار منخفضة، وحوالى ٧٩ مليون جنيه إلى خزينة الدولة والتحويل من المستهلكين إلى مربى ماشية اللحوم بلغ حوالى ٢١٤ مليون جنيه وإلى خزينة الدولة ٢٨ مليون جنيه.

٢ ـ وفى دراسة للبنك الدولى عام ١٩٩٣ وصلت قيمة الضرائب غير المباشرة على إنتاج المحاصيل الزراعية فى مصر عام ١٩٨٥ إلى ٥,٥ مليار جنيه تم تحويلها من قطاع الزراعة إلى قطاع المستهلكين والقطاع الحكومى.

٣ ـ هروب الزراع من زراعة المحاصيل المسعرة مثل القمح والأرز والذرة والقطن وقصب السكر إلى محاصيل الفاكهة والخضر والبرسيم والإنتاج الحيوانى لعدم خضوع هذه السلع للتسعيرة الجبرية.

٤ ـ هروب بعض المزارعين من التوريد الإجبارى مفضلين دفع غرامات عدم التوريد للحكومة.

٥ ـ انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وانخفاض الإنتاج الكلى لهذه المحاصيل.

٦ ـ انخفاض نسب الإكتفاء الذاتى من السلع الزراعية.

٧ ـ زيادة واردات السلع الزراعية لسد الفجوة الغذائية للزيادة المطربة للسكان.

بداية مرحلة التحول الاقتصادى ودراسة التحديات:

بناء على طلب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك انعقد المؤتمر الاقتصادى فى أوائل عام ١٩٨٢ لدراسة ما يواجه الاقتصاد المصرى من تحديات، وعلى ذلك بدأت الدراسات العلمية وتحد وتحليل المشكلات ووضع تصورات الحلول لما يواجه الاقتصاد المصرى من تحديات والتى أوصت بحتمية الإصلاح الاقتصادى.

وفى عام ١٩٨٢ تحدث الرئيس محمد حسنى مبارك أمام ممثلى ١٣٠ دولة فى مؤتمر مجلس

محافظى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى العاصمة الإيطالية روما ليطرح مفهومه للأمن الغذائى ويلخصه فى عبارته الشهيرة (من لا يملك قوته.. لا يملك حرية قراره).

وتحت إشراف الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة تمت الدراسات لتحديد الفجوة الغذائية وتوقعاتها ووضع برامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة المصرية.

حجم الفجوة الغذائية وتوقعاتها حتى عام ٢٠٠٠:

حضرت إلى مصر عام ١٩٨٢ بعثة رئاسية أمريكية لدراسة التنمية الزراعية والفجوة الغذائية ومدى نمو هذه الفجوة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ أوضحت الدراسة أن مصر كانت مكتفية ذاتيا من الغذاء حتى آخر الخمسينيات وكا تعداد السكان حوالى ٢٦ مليون وفى عام ١٩٦٠ بدأت الفجوة الغذائية بحجم مليون طن فقط، ولكن زخذت هذه الفجوة تزداد نتيجة للنمو البطىء فى الإنتاج الزراعى المحلى ولزيادة السكن وزيادة الطلب على الغذاء حتى بلغ ٩ مليون طن عام ١٩٨٠ وتوقعت الدراسة زيادة الفجوة الغذائية لتصل إلى ٢٦ مليون طن عام ٢٠٠٠ إذا استمرت السياسة الزراعية كما كانت فى ذلك الوقت.

مرحلة الإصلاح الاقتصادى:

وتحت إشراف وتوجيه الأستاذ الدكتور يويف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى تم وضع استراتيجية الزراعة فى الثمانينيات وتم وضع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة.

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة:

١ ـ زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجيا حتى تقترب من الأسعار العالمية ثم تركها لقوى العرض والطلب.

٢ ـ إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل تدريجيا.

٣ ـ إلغاء تحديد مساحات المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

٤ ـ قصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى على البحث والإرشاد والسياسات الاقتصاد.

٥ ـ إلغاء الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعى تدريجيا.

٦ ـ تحويل البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية بدلا من توزيع مستلزمات الإنتاج.

٧ ـ السماح للقطاع الخاص بتصدير واستيراد السلع الزراعية.

٨ ـ إلغاء القيود المفروض على القطاع الخاص فى استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٩ ـ إلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية تدريجيا ثم تركه لقوى العرض والطلب.

١٠ ـ تحرير سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية تدريجيا.

١١ ـ تعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين بما يحقق العدالة والكفاءة. وتم تنفيذ البرنامج ابتداء من ١٩٨٦ بوضع برنامج زمنى محدد للتنفيذ وإصدار ما يلزم من قرارات وزارية وتشريعات ونظام متابعة لضمان التنفيذ.

زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجيا:

تم زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجيا لتصل إلى مستوى الأسعار العالمية عام ١٩٩٥، كما هو موضح بالجدول التالى :

المحصـــــول	الوحدة	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٥
القمح	أردب	٢٦	٣٦	٧٥	٨٤
الذرة	أردب	٢٧	٤٥	٦٢	٧٢
الارز	طن	٢٢١	٢٥٧	٤٣٦	٦٥٦
القطن	قنطار	٩٦	١٤٨	٣١٦	٤٥٠
فول	أردب	٧١	٩٠	١٧٠	١٨٥
قصب السكر	طن	٣١	٥٠	٦٦	٩٠

وتعتبر زيادة الأسعار المزرعية حافزا للزراع على زيادة الإنتاج بجانب حرية اختيار المحاصيل الأكثر ربحية لهم.

زيادة صافى العائد الفدانى للمحاصيل الزراعية:

صافى العائد الفدانى هو الفرق بين العائد الكلى والتكاليف الكلية للفدان للمحصول. يوضح الجدول التالى :

السنة	القمح	الذرة	الارز	الفول	برسيم تحريش	قطن	برسيم مستديم
١٩٨٠	٧٢,٦٢	٢٦,١٧	٥٠,٥٥	٧٩,١١	٧٠,٦٠	١١٦,٥	٨٠,٧١
١٩٨١	١٢٠,٥٢	٢٣,٨٦	٥٢,١٣	١٠٢,٨٥	١٠٤,٨١	١٣٣,٥٥	٩٠,٨٧
١٩٨٢	٩٦,٦٠	٥٣,٢٩	٨٩,٧١	٩٦,٠٣	١٢٩,٥٧	٧٢,١٧	١٠٧,١
١٩٨٣	١٠٥,٣٨	١١١,٩٠	٧١,٠٨	١٠٠,٤٢	١٥٦,٨٢	٣٨,١٣	١١٨,٦٧
١٩٨٤	١٣٢,٣٧	١١٢,١٩	٦٦,٥٣	١٢٧,٩٤	١٣٥,٠٢	٦٧,٦٤	١٥٥,٤٨
١٩٨٥	٢٢٨,٩٣	١٣٤,٩٠	٢٢٠,٢٢	١٦٤,١٧	١٥٧,٧٣	١٩٤,٨٢	٢٣٠,٧٦
١٩٨٦	٢٩٦,٨٢	١٥٥,٨٤	٢١٦,٨٩	٢٨٦,٣٦	١٧٥,٠٥	١٣٥,٤٤	٢٣٩,٤٧
١٩٨٧	٣٢٧,٥١	٢٤٩,٢٧	٢٦٤,٢٨	٤٠٩,٢٧	٣٢١,٦٦	١٤٨,٠٧	١٧٠,٣٤
١٩٨٨	٣٢٨,٥٣	٤٠٧,٠٨	٢٥٢,٨٠	٣١٠,٧٨	٢٧٠,٢١	٢٠٥,٤٩	٢٩٢,٤٢
١٩٨٩	٧٦٠,٩٩	٥٨٢,٢١	٥٢٢,٤٣	٤٢١,٣٦	٢٦٩,٥٩	٤١٣,١١	٣٢٠,٩٩
١٩٩٠	٨٦٨,١٦	٦٥٤,٣	٦٤١,١٧	٤٥١,٦٨	٣٤١,٠٩	٦٤٠,٦٠	٤٣٥,٠٣
١٩٩١	٧٨٢,٢٠	٨٠٢,٨	٧١٩,١	٣٦٠,٤٠	٣٩٥,٠٠	١٠٤٥,٨٣	٥٠٣,٧
١٩٩٢	٧٧٢,١٠	٨٢٥,١٠	٦٦٧,٩	٣٠٨,٠٠	٣٩١,٥٠	١٧٦٨,١	٦٠٤,٠٠
١٩٩٥	٨٨٢	٨٥٥	١٠٦٥	٤٨٠	٣٩٩	١٨٤٦	٧٥٠

انجازات الزراعة المصرية فى مرحلة الانطلاقة الأولى:

أوضحت الدراسات استجابة المزارع المصرى المعنوى والموجبه لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة وللمحفزات السعرية وللتكنولوجيا الحديثة. وقد تمثل ذلك فيما حققته الزراعة المصرية من إنجازات واضحة خلال الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٥ والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

١ ـ زيادة مساحة الأرض الزراعية من ٦,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ٧,٧ مليون فدان ١٩٩٥ أى اصتصلاح حوالى ١,٥ مليون فدان خلال تلك الفترة.

٢ ـ زادت المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ١٤,٤ مليون فدان عام ١٩٩٥ نتية زيادة نسب التكثيف الزراعى.
٣ ـ زادت قيمة الإنتاج الزراعى من ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٤١,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٤. وزاد الدخل الزراعى من ٤,١ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٣١,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٤.
٤ ـ زادت قيمة الإنتاج النباتى من ٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ٣٧,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٤.
٥ ـ زادت قيمة الإنتاج الحيوانى من ٢٠,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ١٤ مليار عام ١٩٩٤.
٦ ـ زاد حجم إنتاج الحبوب من ٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٧ مليون طن عام ١٩٩٥، حيث زاد إنتاج القمح من ٢ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٥,٧ مليون طن عام ١٩٩٥ وإنتاج الذرة الشامية من ٣,٣ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٥ مليون طن عام ١٩٩٥ كما تضاعف إنتاج الأرز ليبلغ ما يقارب ٥ مليون طن عام ١٩٩٥.
٧ ـ زاد حجم إنتاج الخضر من ٨ ملين طن عام ١٩٨٢ إلى ١٣ مليون طن عام ١٩٩٥. وزاد إنتاج الفاكهة من ٢,٦ مليون طن إلى ٦,٢ مليون طن خلال نفس الفترة.
٨ ـ زيادة إنتاج السكر من ٦٤٩ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى ١,١ مليون طن عا ١٩٩٥ وانخفاض الواردات من السكر حاليا إلى حوالى ٤٠٠ ألف طن عام ١٩٩٥.
٩ ـ زاد الإنتاج المحلى من الأسماك من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى ٤٠٧ ألف طن عام ١٩٩٥.
١٠ ـ زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية الاستراتيجية (فقد زادت إنتاجية فدان القمح من ٩ أدب فى عام ١٩٨٢ إلى ١٧ أردبا فى عام ١٩٩٥، زادت إنتاجية فدان الذرة من ١١ أردبا إلى ٢١ أردبا وزادت إنتاجية فدان الأرز من ٢,٤ طن إلى ٣,٥ طن وزادت إنتاجية الفدان من قصب السكر من ٣٤ طنا إلى ٤٦ طنا) ووصول مصر إلى المركز الأول فى العالم بالنسبة لمتوسط إنتاج الفدان من محصولى الأرز وقصب السكر.
١١ ـ تحقيق محصول القطن عام ١٩٩٣ لأعلى معدل إنتاجى منذ بدء زراعته فى مصر حيث بلغ متوسط إنتاج الفدان فى ذلك العام حوالى ٨ قنطار زهر للفدان وأصبح إنتاج ٨٤٠ ألف فدان مساويا لإنتاج ٢ مليون فدان فى الخمسينيات.
١٢ ـ زادت قيمة الصادرات الزراعية من ٤٧١ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٥.
١٣ ـ زيادة حجم الائتمان المتاح للإنتاج الزراعى من ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٦,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥.
١٤ ـ زيادة حجم الاستثمارات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعى من ٣٧٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٣ مليار جنيه عام ١٩٩٥.
١٥ ـ ولقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من مختلف المحاصيل الغذائية الاستراتيجية حيث أن هناك اكتفاء ذاتى من الأرز والخضر والفاكهة والألبان واللحوم البيضاء والأسماك والبيض. كما أن هاك فائضا تصديريا من تلك المحاصيل (بلغت صادرات البطاطس عام ١٩٩٥ حوالى ٤٥٠ ألف طن أى ثلاثة أمثال الصادرات من البطاطس فى عام ١٩٩٤. وبلغت صادرات البرتقال ٢٠٠ ألف طن. ومستهدف هذا العام تصدير ١,٥ مليون قنطار قطن، ٦٠٠ ألف طن أرز). وتحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح حيث كانت فى عام ١٩٨٢ نحو ٢٥٪ فقط زادت إلى حوالى ٥٥٪ عام ١٩٩٥، مم أدى إلى انخفاض الواردات من القمح من ٦ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٥ مليون طن عام ١٩٩٥ رغم الزيادة السكانية الكبيرة وزيادة الاستهلاك من ٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١١١ مليون طن عام ١٩٩٥ ونتيجة لهذا الإنجاز انتخبت مصر فى عام ١٩٩٤ رئيسا لجلس القمح الدولى، وهذا يحدث لأول مرة منذ انشاء المجلس فى عام ١٩٤٩ أن ترأسه إحدى الدول النامية.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية عام ١٩٩١ حوالى ٣٧٠٠ سعر حرارى فى اليوم. وهو يفوق بكثير المتوسط العالمى، وكذلك المتوسط الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذى بلغ ٢٥٤٠ سعرا حراريا للفرد فى اليوم.

١٦ ـ حدوث تحسن فى الدخول الحقيقية للمزارعين بحوالى ٢٥٪ فى الفترة الأخيرة.

١٧ ـ زاد معدل النمو السنوى فى الإنتاج الزراعى من ٢,٦٪ فى الثمانينيات إلى ٣,٤٪ فى التسعينيات.

توفير الغذاء والكساء للزيادة السكانية:

زاد عدد السكان فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥ بحوالى ١٧ مليون نسمة أى بنسبة ٣٩,٥٪ من سكان مصر.

وقد زاد الطلب على الغذاء لزيادة السكان وزيادة الدخول، وقد نجحت الزراعة المصرية فى توفير الغذاء والكساء لمواجهة هذه الزيادة فى الطلب على الغذاء نتيجة هذه الزيادة السكانية.

تقلص الفجوة الغذائية نتيجة للانطلاق الأولى للزراعة:

وفى عام ١٩٩٤ عادت إلى مصر مجموعة من العلماء بتكليف من وزارة الزراعة الأمريكية برئاسة الدكتور يورك وتمت دراسة الزيادة فى الإنتاج الزراعى وقياس افجوجة الغذائية وتوقعاتها فوجدت انخفاض الفجوة الغذائية نتيجة للزيادة الكبيرة فى الإنتاج الزراعى لجميع المحاصيل الزراعية نتيجة لتحرير الزراعة واستخدام التكنولوجيا فى انطلاقتها الأولى التى بدأت عام ١٩٨٢ وتوقعت دراسة عام ١٩٩٤ بأن الفجوة الغذائية ستصل إلى ٤,٥ مليون طن فقط عام ٢٠٠٠ بدلا من ٢٦ مليون طن كما أوضحت دراسة عام ١٩٨٢ وكانت انطلاقة الزراعة المصرية واضحة وملموسة فى جميع المحاصيل والإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى.

الانطلاقة الثانية للزراعة المصرية

فى يناير ١٩٩٦ كلف السيد الرئيس محمد حسنى مبارك مجلس الوزراء برئاسة الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء تحقيق إنطلاقة اقتصادية لمصر للدخول فى القرن الحادى والعشرين والتى تتضمن البدء فى تنفيذ المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى وإنشاء ترعة الوادى الجديد لتوصيل مياه النيل لأول مرة لرى مساحات من الأراضى الزراعية تقرب من نصف مليون فدان فى المرحل الأوى وإقامة مجتمعات زراعية وصناعية وعمرانية وسياحية وتعدينية وبترولية وتجارية فى الدلتا الجديدة وبما يزيد المساحة الماهوله فى مصر من ٥٪ من المساحة الإجمالية إلى حوالى ٢٥٪ كما تتلخص المحاور الأساسية للتوجهات والآفاق المستقبلية لقطاع الزراعة فى مصر والتى تقدم بها الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى فيما يلى:

١ ـ قيام الدولة بتنفيذ البنية الأساسية لمساحات تقرب من مليون فدان تابعة للجمعيات والأفراد بتكلفة مليارى جنيه على أن يسدد المنتفهون دفعة مقدمة لا تتجاوز ٢٠٪ وتقوم الدولة بتحصيل باقى التكلفة خلال فترة لا تتجاوز ٢٠ عاما، وسيؤدى زراعة هذه المساحة إلى انطلاقة زراعية كبيرة.

٢ ـ استكمال ترعة السلام فى شمال سيناء ورى وزراعة مساحات تصل إلى حواى ٦٦٠ ألف فدان فى سيناء وغرب القناة وإنشاء مجتمعات زراعية وعمرانية وصناعية جديدة.

٣ ـ وضع جدول زمنى للإسراع فى انهاء البنية الأساسية لمشروعات الإستصلاح الزراعى فى مساحات تصل إلى ٢٢٠ ألف فدان بمناطق وادى النقرة (البستان) ٢٠٤ ألف فدان بوادى الصعايدة ووادى الريان وبحر وهبى وسندمنت بجملة استثمارات ١١٢٠ مليون جنيه خلال ٣ سنوات.

٤ ـ الانتهاء من أعمال حفر وتبطين ترعة الحمام وإمتدادها حتى منطقة الضبعة لتخدم منطقة مساحتها ٥٠ ألف فدان.
٦ ـ التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة الزراعية واستصلاح الأراضى الصحراوية على أن تخصص أراضى الوادى الجديد لهذه الشركات بتسهيلات جديدة لإقامة المزارع التجارية الكبيرة لجانب المزارع العائلية لزيادة الإنتاج للاستهلاك المحلى والتصدير.
٧ ـ البدء فى المشروع القومى للتشجير باستخدام مياه الصرف الصحى بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه.
٨ ـ التوسع فى برامج المكافحة المتكاملة وتقليل استخدام المبيدات.
٩ ـ تخفيض سعر الفائدة بمقدار ٣٪ على القروض التى كان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يحصلها لتصبح ١٣٪ بدلا من ١٦٪، ١٥٪، ١٤٪، مما يخفف على المزارعين ويزيد دخولهم.
١٠ ـ تشجيع الزراع على زراعة مليون فدان قطن وتقوم الوزارة بتوفير التقاوى المنتقاه والأسمدة اللازمة وتجهيز وخدمة الأرض للقطن مجانا على نفقة الدولة ويكون السعر المزرعى للقطن مساو للاسعار العالمية.
١١ ـ فتح باب التصدى للأقطان فائقة الطول ٤٥، ٧٦، ٧٠، ٧٧، وتوفير ما تحتاجه المحالج والمغازل المحلية.
١٢ ـ ضمان توير الأسمدة للمزارعين والتى تصل إلى ٦,٢ مليون طن سنويا.
١٣ ـ توفير الإعلاف للدواجن والثروة الحيوانية.
١٤ ـ السماح بزراعة الذرة الصفراء على مستوى الجمهورية.
١٥ ـ فتح خط ائتمانى من الصندوق الاجتماعى للتنمية بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه لاقراضها لمشروعات تسمين الماشية بفائدة ٩٪ مما يمكن تسمين ٢٠٠ ألف رأس من الماشية فى كل دورة ومنح قروض للتغذية تقدر بـ ٤٠٠ جنيه للرأس الواحد بجانب قروض التسمين التى تتروح بين ٨٠٠ جنيه للرأس فى المرحلة الأولى إلى ١٢٥٠ جنيه للرأس فى المرحلة الثانية. وتتاح هذه القوض أيضا لتوفير الإعلاف ومستلزمات الإنتاج لشباب الخريجين والزراع والمربين للإنتاج الحيوانى والداجنى.
١٦ ـ توفير مستلزمات الإنتاج للثروة الداجنة وتشجيع إقامة المجاز الآلية والتسويق لاستقرار الأسعار لزيادة إنتاج الدواجن ٥٠ ألف طن سنويا.
١٧ ـ توفير قروض منخفضة الفوائد للإنتاج السمكى واستغلال بحيرة ناصر والتوسع فى المزارع السمكية، وتشجيع إقامة شركات للصيد فى المياجه المفتوحة الدولية.
١٨ ـ الاستمرار فى تطبيق أسعار الضمان والتوريد الاخيارى للمحصيل الاستراتيجية مثل محاصيل الحبوب والقطن ومحاصيل الزيوت.

دعم إنطلاقة الزراعة:

وحرصا على الدولة على الجوانب الاجتماعية للتنمية وعلاج آثار الإصلاح الاقتصادى أنشأت الدولة عدة مؤسسات هامة ومشروعات تقوم بدورها الحيوى فى دعم انطلاقة الاقتصاد القومى ومنها الزراعة وهذه المؤسسات والمشروعات هى:

أولا: الصندوق الاجتماعى للتنمية ودوره فى إنطلاقة الزراعة.
ثانيا: تمليك أراضى الشركات الزراعية للعاملين فيها.
ثالثا: مشروع مبارك القومى للشباب الخريجين.
رابعا: الدور التمويلى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

أولا: الصندوق الاجتماعى للتنمية ودوره فى انطلاقة الزراعة:

أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف توفير فرص عمل منتجه والمساهمة فى حل مشكلة البطالة وزيادة العمالة والإنتاج والقضاء على الفقر والتعامل مع الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادى فى قطاعات الاقتصاد القومى كلها ومنها قطاع الزراعة.

وقد قام الصندوق بإنجاز واضح فى مجالات توفير فرص عم منتجه فى مشروعات صناعية تجارية للشباب والخريجين وغيرهم فى مدن مصر وقراها. وقد أوجد الصندوق أكثر من ٦٠ ألف فرص عمل منتجة سنويا فى جميع النشاطات غير الزراعية وبإجمالى أكثر من ٢٤٠ ألف فرصة عمل فى المرحلة الأولى له وهى تعادل ربع فرص العمل التى توفرت فى جميع القطاعات فى الاقتصاد القومى فى نفس المدة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ وقد مول الصندوق الاجتماعى للتنمية أكثر من ٩٠٨ ألف مشروع صغير ومتناهى الصغير منها ٥٥ ألف مشروع صغير فى إطار برنامة تنمية المجتمع بتمويل المشروعات إضافة إلى ٣٥ ألف مشروع متناهى الصغر فى إطار برنامج تنمية المجتمع بتمويل أكثر من مليار جنيه من أصل حوالى ١,٥ مليار جنيه تم التعاقد عليها حتى نهاية ١٩٩٦. وهى تشكل المرحلة الأولى من عمل الصندوق وتباع منتجات هذ المشاريع فى داخل مصر وخارجها. فقد ساعد الصندوق مشاركة هذه الصناعات فى المعارض الدولية فى مسقط وأبوظبى وجدة وموسكو والصين وبون بألمانيا وذلك لفتح أسواق لتصدير منتجات هذه المشروعات المصرية.

وفى القطاع الزراعى ساعد الصندوق فى دفع انطلاقة الزراعة كما يلى:

١ ـ مول الصندوق مشروعات حماية جوانب نهرل النيل فى محافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة وقد احتوى هذا المشروع على اشغال عامة ومكونا للتنمية المجتمعية فى ٥٢ قرية على امتداد هذه المحافظات مما اسهم فى إيجاد تنتمية متكاملة ومستديمة لها.

٢ ـ تبطين وصيانة وتنظيف الترع فى محافظات أسوان وقنا والجيزة والمنوفية والشرقية وكفر الشيخ وتنفيذ ٢٣١ عقداً وذلك لحماية شواطىء الترع والمحافظة على المياه لرى الزراعة.

٣ ـ ترميم وصيانة الكبارى وبوابات الرى لترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة.

٤ ـ تغطية القنوات والمصارف المخترقة للكتل السكنية للقرى لحماية مياه الرى وتنظيف البيئة للسكان.

٥ ـ تحسين الطرق الريفية والترابية لخدمة الزراعة وغيرها من القطاعات الريفية.

٦ ـ كما مول الصندوق مشروعين من مشروعات الأنشطة الإنتاجية الوزارة الزراعة فى منطقتى بنجر السكر بمحافظة الإسكندرية وشرق الحفير بمحافظة الدقهلية بمبلغ قدره ثلاث ملايين ونصف جنيه مصرى وذلك للارتقاء بالمجتمعات فى الأراضى المستصلحة والاهتمام الخاص بالمرأة والطفل فى هذه المجتمعات، وذلك عن طريق تقديم خدمات مجتمعية متكاملة وشبكة للقروض الصغيرة مع التدريب المصاحب لها.

٧ ـ تمويل مشروعات لإنتاج الحرير الطبيعى فى محافظات الغربية والدقهلية وأسيوط وسوهاج والوادى الجديد لتوفير فرص عمل فى القطاع الزراعى وتشمل زراعة التوت لتربية دودة القز وعنابر تربية الديدان وآلات لتجفيف الشرانق وحلها ونسج الحرير وسيكون فى كل محافظة ١٠٠ مشروع صغير توفر ٥٠٠ فرصة عمل دائمة وألف فرصة عمل غير مباشرة.

٨ ـ وفى المحافظات الزراعية فى جميع أنحاء الجمهورية تغطى المشروعات المرتبطة بقطاع الزراعة الممول من الصندوق الاجتماعى للتنمية جميع الأنشطة الخاصة بتوفير المدخلات الزراعية وتصنيع وتداول وتسويق المخرجات كمشروعات توفير المستلزمات الزراعية كالأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية ومشروعات التصنيع الزراعى والغذائى فضلا عن مشروعات تنمية الثروة الحيوانية

والدواجن والأسماك والمناحل وغيرها. وقد بلغ إجمالى المبالغ المخصصة للنشاط الزراعى فى المرحلة الأولى من عمل الصندوق أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه وقد تم تمويل وإقامة حوالى ٤٨ ألف مشروع صغير ومتناهى الصغر Micro Credit بإجمالى تمويل قدرة ٣٢٨ مليون جنيه وذلك حتى ١٩٩٦/١٢/٣١.

٩ ـ وقد تم بناء على قرار مجلس الوزراء فى يناير ١٩٩٦ إنشاء خط إئتمانى بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لتمويل مشروع لتسمين الماشية وتوفير اللحوم الحمراء والعمل على زيادة دخل المزارعين وتوفير فرص عمل للشباب. فقد ساهم الصندوق الاجتماعى فى هذا المشروع بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه لإقامة ٦٠٠٠ مشروع فى مجال تسمين وتربية الماشية وبحد أقصى ٢٥ ألف جنيه لكل مشروع، وذلك إضافة إلى مشروعات التسمين التى تم التعاقد علهيا مع المحافظات (٢٠ محافظة) بتمويل قدره ١٥٠ مليون جنيه وبذلك يبلغ إجمالى التمويل الذى اتاحه الصندوق لهذا النشاط حوالى ٣٠٠ مليون جنيه لإقامة حوالى ٢٠ ألف مشروع، وذلك لزيادة إنتاج اللحوم وتوفيرها للمستهلك بأسعار مناسبة وخلق فرص عمل للزراع وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم.

ثانيا: تمليك أراضى الشركات الزراعية المخصصة للعاملين فيها:

قامت الدول ببيع أراضى الشركات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة للعاملين فيها مقابل وظائفهم وتم ذلك باختيارهم الحر. فمن ٤٢٦ ألف فدان تملكها هذه الشركات التابعة لهيئة التنمية الزراعية أختار جميع العاملين ترك وظائفهم وتملك أراضى زراعية، فتملك ١٧ ألف عامل وموظف ١٣٧ ألف فدان بمتوسط مساحة المزرعة ٨ أفدنة لكل منهم، كما تم بيع المساحات الباقية (٢٨٩ ألف فدان) للمستثمرين من القطاع الخاص، وبلغت قيمة الأراضى التى اشتراها القطاع الخاص المصرى من هذه الشراكا أكثر من ثلاث مليارات جنيه دخلت خزينة الدولة.

ثالثا: مشروع مبارك القومى للشباب الخريجين:

تحقيقا لحلم تملك الأراضى الزراعية عند الشباب بدأ مشروع مبارك القومى لشباب الخريجين عام ١٩٨٧ بهدف اتاحة فرص عمل منتج للشباب واستثمار طاقتهم فى مشروعات إنتاجية زراعية وغير زراعية وإقامة مجتمعات جديدة لتخفيف العبء عن الوادى القديم وزيادة مساحة الأرض الزراعية ـ وقد تم توزيع أكثر من ٢٢٥ ألف فدان على أكثر من ٤٥ ألف شاب خريج بمتوسط مساحة للمزرعة ٥ أفدنة فى ١٢١ قرية منتشرة فى جميع مناطق الجمهورية. وتقدم الدولة لكل خريج الدعم المالى ٥٠ جنيه فى الشهر لمدة سنة والدعم العينى من المواد الغذائية لحوالى ١٥٠ جنيه شهريا لمدة ٤ سنوات ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وتقديم المساعدة فى التمويل والتسويق والتصنيع بالإضافة إلى سلف بقيمة ١٠ آلاف جنيه ومسكن مناسب والأرض التى يتم تسليمها للخريجين تامة الاستصلاح والاستزراع ليتولى الشباب زراعتها مباشرة ومتوسط صافى عائد الفدان فى السنة ١٥٠٠ جنيه أى أن عائد أفدنة حوالى ٧٥٠٠ جنيه فى السنة، وذلك بعد خصم كافة تكاليف الإنتاج بما فيها تكاليف الطاقة، وقد اتجه بعض إنتاجهم إلى التصدير للأسواق الخارجية مثل الخضر والفاكهة ونباتات الزينة، وأقاموا نشاطات جانبية مثل إنتاج عسل النحل وتربية الدواجن وتسمين العجول والصناعات الحرفية الصغيرة. كما تنظم الوزارة دورات تدريبية عن زراعة الصحراء لهؤلاء الخريجين.

رابعا: الدور التمويلى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

قام البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعى بدور رائد فى التمويل الزراعى وخدمة التنمية الزراعية والاستثمار ودفع الانطلاقة الزراعية وتطور حجم أعمال البنك ليصل إلى ١١ مليار جنيه فى عام ١٩٩٦، ولم يكن يتجاوز مليار جنيه منذ عشر سنوات، وتنتشر فروع البنك فى جميع قرى مصر وتوابعها ويبلغ

عددها ٨٣٥ بنكا، ٨٤٣ وحدة مصرفية تتعامل مع أكثر من ٤ ملايين مزارع فى مصر. وقام البنك ببث الوعى الإدخارى بين المزارعين حتى وصلت مدخراتهم إلى ٤,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ويقدم قروضا مباشرة وصلت إلى أكثر من ٦,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٥ والتى ساعدت فى الاستثمار الزراعى وزيادة إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيوانى واستصلاح الأراضى ودفع الانطلاقة الزراعية.

خامسا: تطبيق نظام أسعار الضمان الاختيارية:

يستخدم نظام أسعار الضمان الاختيارية وهى أسعار الحد الأدنى للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح، الذرة، الأرز، القطن وفول الصويا وعباد الشمس لمعاونة الزراع فى اختيار أفضل المحاصيل لزرعتها وتعلن أسعار الضمان قبل موسم زراعة المحصول، وذلك لمساعدة المزارع فى اتخاذ قراره وتحديد نوع ومساحة المحصول الذى يحقق له أكبر ربح ممكن، وهذه الأسعار تحدد للمحاصيل طبقا لأسعار العالية وتكاليف الإنتاج وأربحة الدولارات البديلة. وتدفعها الحكومة للمزارع إذا أراد توريد محصوله للمركز الحكومية اختياريا إذا لم يحصل على سعر أفضل ف يالسوق الحر، وذلك حماية للمزارع وحماية دخله ومستواه المعيشى، وأيضا حماية المستهلك من تقلبات الأسعار وتحقيق أسعار السوق العادلة للمنتج والمستهلك بعيدا عن قوة الاحتكار، وتشجيع المزارع على الاستثمار وزيادة معدل التنمية الزراعية ودفع الانطلاقة الزراعية.

الملخص:

حققت الزراعة المصرية انطلاقتها الأولى بعد تحريرها من التحكم الحكومى بتطبق برنامج الإصلاح الاقتصادى واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج منذ بداية الثمانينيات حتى ١٩٩٥ وحرصا من الدولة على الجوانب الاجتماعية وعلاج آثار الإصلاح الاقتصادى انشأت الدولة عدة مؤسسات هامة ومشروعات تقوم بدورها الحيوى فى دعم انطلاقة الاقتصاد القومى ومنها الزراعة وهذه المؤسسات والمشروعات هى:

١ ـ الصندوق الاجتماعى للتنمية ودوره فى انطلاقة الزراعة.
٢ ـ تمليك أراضى الشركات الزراعية للعاملين بها.
٣ ـ مشروع مبارك القوى للشباب الخريجين.
٤ ـ الدور التمويلى للبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعى.
٥ ـ تطبيق نظام أسعار الضمان الاختيارية.

وفى بداية عام ١٩٩٦ بدأت الزراعة المصرية م حلة الانطلاقة الثانية فى عهد النهضة الكبرى التى تعيشها مصر استعدادا للدخول فى القرن الحادى والعشرين وبناء حضارة جديدة بالاتجاه غربا بإنشاء الدلتا الجديدة وجنوب ا لوادى الجديد بمياه النيل وخلق مجتمعات زراعية وصناعية وعمرانية وسياحية وتعدينية وبترولية وتجارية جديدة وأيضا بالاتجاه شرقا ونقل مياه النيل إلى سيناء فى ترعة السلام وإنشاء مجتمعات جديدة وإعادة توزيع الكثافة السكانية من الوادى القديم والدلتا إلى الدلتا الجديدة فى غرب مصر وسيناء فى شرق مصر فى مجتمع متقدم تسوده الرفاهية الاقتصادية والرخاء.

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

الإطار الفكرى للارتقاء بمستوى الخدمات السياحية فى مصر

ورقة مقدمة من
د./ محمود ابو سديرة

الإطار الفكرى للارتقاء بمستوى الخدمات السياحية فى مصر

.مقدمة
.مفهوم الجودة السياحية
.١٩٩٦ عام جودة الخدمات السياحية
.المحور الأول :أين يقع قطاع السياحة وعلاقته بالعالم الخارجى
.المحور الثانى :قطاع السياحة
.المحور الثالث :العلاقة بين الجهات المختلفة بقطاع السياحة ودور كل منهم.
.المحور الرابع :ماهى عناصر خطة تحقيق الجودة السياحية
.المحور الخامس :توظيف المعلومات
.التوصيات:

مفهوم الجودة السياحية

فى إطار المناقشات التى دارت حول المائدة المستديرة الخاصة بموضوع الجودة والتى عقدت على هامش اجتماعات منظمة السياحة العالمية فى اكتوبر ١٩٩٥ ـ أوضحت إن الحركة السياحية العالمية فى اكتوبر ١٩٩٥ ـ أوضحت أن الحركة السياحية فى مرحلتها الجددة تتطب ضرورة تحقيق مستوى متميز من الجودة للعميل، مع ضرورة توظيف الأفراد المؤهلين والمدربين لتحقيق كل المستوى من الجودة.

وانتهت المناقشات إلى أن التنافس الشديد بين المقاصد السياحية فى المرحلة القادمة سيجعل الجودة هى أهم عناصر تفضيل بين تلك المقاصد وإن سائح اليوم يتوقع مستوى عالى جدا من الجودة سواء بالنسبة لخدمات السياحة أو الفندقة أو الطيران.

١٩٩٦ عام جودة الخدمات السياحية:

تعتزم وزارة السياحة اتخاذ خطوات عملية جادة للارتقاء بمستوى الخدمات السياحية، ولرفع كفاءة ووعى العنصر البشرى القائم عليها، مع تركيز خاص على العمالة الوسيطة فى الشركات السياحية والمنشآت الفندقية، لأن النهوض بصناعة السياحة المصرية لايمكن فى نظرنا أن يكتمل بدون إنجاز حقيقى على محور جودة الخدمات.

وفى هذا الصدد تدرس الوزارة مقترحات بشأن هذا الموضوع لكى ينفذ بالتعاون مع اتحاد الغرف السياحية، ووزارة التعليم وكافة الخبرات السياحية التى يمكنها المعاونة فى هذا الموضوع.

المحور الأول

أين يقع قطاع السياحة وعلاقته بالعالم الخارجى

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات المهمة الذى تولية الدولة اهتماما كبيرا باعتبارة قاطرة التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أن هذا القطاع له علاقات مباشرة وغير مباشرة مع جميع قطاعات الدولة مثل قطاع التعليم والصحة والنقل... إلخ.

وتأتى بعد ذلك مرحلة اتصال هذه القطاعات التى تمثل الدولة وعلى وجة التحديد القطاع السياحى بالعالم الخارجى ويأتى هذا الاتصال من خلال (شبكة اتصالات ـ شركات سياحة دولية منظمات سياحية ـ شركات دولية ـ سائحين.. إلخ). لذلك كان لابد من دراسة تأثير قطاعات الدولة المختلفة على القطاع السياحى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المحور الثانى
قطاع السياحة

لو نظرنا بصورة شاملة إلى قطاع السياحة لوجدناه ينقسم إلى جهتان رئيسيتان وهما:
جهات تقديم الخدمات : متمثلة فى (شركات ـ فنادق ـ منشآت ـ عاديات).
جهات الرقابة والاشراف: متمثلة فى (هيئة تنشيط السياحة ـ هيئة التنمية السياحية ـ هيئة التنمية السياحية ـ هيئة المؤتمرات ـ اتحاد الغرف السياحية ـ إدارة الشركات والفنادق).

المحور الثالث
العلاقة بين الجهات المختلفة بقطاع السياحة ودور كل منهم

ويبين هذا المحور العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والاشراف وماهى وجبات ومسئوليات كل جهة تجاه الجهة الأخرى والدور الرئيسى الذى تقوم به كل جهة.
ويتلخص دور جهات الرقابة والإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات العامة والمتابعة الدقيقة والمستمرة لهذه السياسات.

المحور الرابع
ماهى عناصر خطة تحقيق الجودة السياحية

يتم تنفيذ خطة تحقيق الجودة السياحية عن طريق رفع كفاءة أحد المحاور الأساسية فى هذه الخطة وهو العنصر البشرى ولكى يتم رفع كفاءة العنصر البشرى فلابد من تطبيق السياسات التالية :

- سياسات عاجلة: تعتمد على تنظيم دورات تدريبية متخصصة للعناصر البشرية المستهدفة من العاملين فى السياحة على غرار التجربة التى قام بها اتحاد الغرف السياحية مع الصندوق الاجتماعى للتنمية.
- سياسة طويلة الأجل: تعتمد على بذل جهد مهنى وعلمى مشترك بمعرفة وزارة السياحة ووزارة التعليم واتحاد الغرف السياحية لوضع خطة شاملة تستهدف إلى.
- إشاعة الوعى السياحى العام فى المجتمع.
- الارتقاء بمستوى جودة الخدمات السياحية ومايتبعه من توظيف المعلومات لخدمة هذا الغرض.
- الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع السياحى الخاص مع تحديد نوع المساهمات المطلوبة من كل طرف لتحقيق الهدف.

ويعتبر التعليم والتدريب من أهم الأسس لرفع كفاءة العنصر البشرى ويتم ذلك كالآتى:

(١) التعليم : لتوحيد أهداف العملية التعليمية فى المدارس والمعاهد السياحية والفندقية لابد أولا من تحدى مجالات الدراسة.

مجالات الدراسة المقترحة :

- إدارة وتنظيم السياحة ـ لإعداد الاخصائيين السياحيين لملأ الوظائف الفنية بوزارة السياحة
- إدارة الفنادق والمطاعم ـ لإعداد المتخصصين للعمل فى كافة أقسام الفندق.
- إدارة شركات السياحة ووكالات السفر ـ لإعداد الكوادر من منظمى الرحلات.
- دورات تدريبية علمية وتثقيفية لرفع مستوى المرشدين السياحيين.

(٢) التدريب : يتم تحديد أهداف التدريب السياحى الفندقى العاجلة والأجلة على أساس الاحتياجات الفعلية لقطاع السياحة ككل والتى يجب تشخيصها وتحديدها فى الحال بأسلوب علمى سواء بالنسبة للعاملين الحاليين أو المستقبلين، وتوضيح أسس اختيار هؤلاء من النواحى الفنية والموضوعية وتدور أهداف التدريب فى قطاع السياحة على المحاور الآتية:

أ ـ توفير الكوادر الملائمة للعمل فى الأجهزة السياحية الرسمية وهيئاتها ومؤسسات قطاع الأعمال

بشكل يؤدى إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية وتعميق المفاهيم العلمية والعملية للتنمية السياحية.

ب ـ التصدى لمواجهة التنوع فى الطلب السياحية.

جـ ـ تقديم الخدمات السياحية المقبولة دوليا من حيث النوع والجودة.

د ـ تطوير وتحسين المناخ السياحى العام ورفع مستوى الوعى السياحى.

هـ ـ تأكيد التعاون الوثيق بين الحكومة وصناعة السياحة والخبراء العلميين على المستوى القومى والإقليمى والمحلى لرفع مستوى الخدمات السياحية.

ويمكن حصر البرامج التدريبية على النحو التالى:

- برامج تعليمية وتدريبية وعلمية (٢ سنة).
- برامج تدريبية قصيرة مكثفة (٢ ـ ٤ شهور).
- برامج تدريبية تحضيرية للمبتدئين (١ ـ ٢ شهر)
- برامج تدريبية تحديثية للعاملين فى مجالات السياحة والفنادق.

(١ ـ ٢) أسبوع

- برامج تدريبية أثناء العمل
- زيارات ميدانية.

المحور الخامس

توظيف المعلومات

ويأتى محور توظيف المعلومات بشكل أساسى لخدمة هذه المحاور السابق ذكرها على النحو التالى:

- أنشاء وحدات معلومات فى الجهات التنفيذية لجمع وتحليل البيانات.
- تطوير مراكز المعلومات فى جهات الرقابة والإشراف وذلك لإحكام عملية الرقابة على الخدمات وذلك لرفع مستوى الخدمة وتحقيق الجودة.
- الاستفادة من شبكة الاتصالات العالمية (انترنت) وذلك للاستفادة من الخبرات المتقدمة فى هذا المجال.
- أنشاء شبكة معلومات لخدمة وتنشيط السياحة وربط مكاتب التنشيط على مستوى داخل وخارج مصر.
- إعداد نشرات وإصدارات تهم السائح العادى وأيضا رجال الأعمال من السائحين.
- إنشاء مكاتب لخدمة السائحين فى داخل مصر مع ربطها بشبكة الانترنت.

التوصيات

١ ـ أقرار سياسة شاملة كوثيقة ملزمة لكافة الوزارات والهيئات الرسمية المعنية بما يحقق التوازن المطلوب بين السياحة وسائر قطاعات الدولة.

٢ ـ وضع وتطبيق خطة متكاملة الجوانب التعليمية والسلوكية والثقافية للعمل السياحى بغرض إنماء الوعى السياحى للمحافظة على الآثار وضمان حماية المواقع الأثرية وحسن التعامل مع السائحين.

٣ ـ إجراء دراسة تشريعية لمراجعة القوانين للعمل السياحى وتطويرها.

٤ ـ تطوير برامج التأهيل العلمى والتدريبى.

٥ ـ التعجيل بإنشاء شبكة المعلومات السياحية.

٦ ـ استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة لعملية التنشيط والتسويق السياحى.

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

مقترح لرؤية.. واستراتيجية الصناعة المصرية للمرحلة القادمة

ورقة مقدمة من
اتحاد الصناعات المصرية

مقترح لرؤية.. واستراتيجية الصناعة المصرية للمرحلة القادمة

مقدمة

تعيش مصر اليوم فترة غير مسبوقة من التطور والتقدم، حيث تتلاحق المتغيرات التحولات وتتصاعد في مجالات عديدة من نواحي الحياة، وتتبدل الأوضاع بسرعة متناهية لتشمل كل شيء يمكن أن يصل إليه التغير: النظم والهياكل الأساسية والعلاقات الاقتصادية وقوى الانتاج الرئيسية، فمصر تعيش حالة من الديناميكية من أجل التقدم والتنمية.

وستتحقق التنمية الاقتصادية والرخاء من خلال رفع مستوى معيشة كل المصريين وخلق فرص العمل المطلوبة (نصف مليون فرصة وتتزايد)، وفى ذلك حل لمعظم مشاكل مصر الاقتصادية الاجتماعية.

إنه من المتفق عليه (وطبقا لتجارب الدول التى سبقتنا) فإن الصناعة هى الكفيلة بتحقيق القدر الأعظم من التنمية الاقتصادية، ومن ثم ستكون التنميه الصناعية هى مجال العمل الرئيسى فى المرحلة القادمة، وهى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى والتى اسمها السيد الرئيس محمد حسن مبارك مرحلة الانطلاقة الإنتاجية.

هذه المرحلة التى بدأت الآن (ثانى مراحل الإصلاح الاقتصادى) هى مرحلة الإنطلاقة الإنتاجية، التى تهدف إلى تعظيم القدرة الإنتاجية لمصر بما يتضمنه ذلك من حس استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة (القطاع العام - الصناعات الحربية).. وجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية للوصول بالانتاج إلى الحجم الأمثل لكل حدة وتنمية الموارد البشرية (عمالة وإدارة) لنحصل على أعلى إنتاجية بأقل تكلفة لم يكن من الممكن أن نبدأ فى مرحلة الإنطلاقة الإنتاجية.

(المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى) إلا بعد أن:

(أ) تم استكمال البنية الأساسية العصرية اللازمة لإقامة صناعة قوية قادرة على المنافسة فى ظل تحرى شامل للتجارة الدولية.

(ب) قامت الحكومة بتحديث قوانين الأعمال الاستثمار، وسمحت بالملكية الكاملة للأجانب فى المنشآت، والغت التصاريح المسبقة والموافقات لإقامة المشروعات، وسمحت للقطاع الخاص بقيادة معظم المجالات الاستثمارية، بما فيها إنشاء المطارات والطرق ومحطات القوى والقيام بعمليات التطير الصناعى.

(جـ) وضع برنامج للإسراع فى عملية الخصخصة.

(د) تنشيط سوق رأس المال المصرى، حيث بلغ معدل العمليات اليومية الآن ما بين ١٢-١٤ الف عملية تداول يومية.

(هـ) إلغاء كافة القيود على التحويلات النقدية سواء إلى الداخل او إلى الخارج.

(و) إحكام السيطرة على البيروقراطية.

(ز) تحقيق الاستقرار السياسى وتدعيم المناخ الديمقراطى.

ولقد أسفرت كل هذه الجهود على النتائج الإيجابية الآتية:

- أصبح العجز فى الموازنة ١.٣٪ فقط.
- إنخفض معدل التضخم ليصبح ٦٪ فى سنة ١٩٩٧
- أرتفع معدل نمو الناتج الإجمالى ليصبح ٥٪
- تحرير سعر صرف الجنيه المصرى.
- تحرير سعر الفائدة
- احتياطى نقدى يزيد عن ١٨ بليون دولار أمريكى.

لكننا نعلم جميعا أن مرحلة انطلاقة الانتاج تتطلب سياسات وقوانين وظروف عمل تختلف تماما

عما فرض على النشاط الانتاجى فى المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى من سياسات وقوانين وظروف عمل تختلف تماما عما فرض على النشاط الانتاجى فى المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى من سياسات انكماشية وأعباء مالية، كان هدفها تحقيق التوازن الهيكلى للاقتصاد والانضباط المالى والنقدى كمدخل ضرورى للتنمية، ولابد أن تهدف تلك القوانين والسياسات والبرامج الجديدة إلى:

(أ) تحسين حوافز الاستثمار الصناعى - بالتنافس مع البلاد المحيطة بنا - لجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق تعظيم الانتاجية، فى عالم اليوم ومنطقة الشرق الأوسط الجديدة، حيث تتنافس الدول الغنية قبل الفقيرة على جذب الاستثمارات، ويتضمن ذلك أعمال نظام حوافز لتنمية الصادرات وهو ما وجه به السيد الرئيس فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى من حيث الدعوة لتقييم نظم الاستثمار.

(ب) تحديث القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى وتبسيط الإجراءات والتخلص من بطء القضاء.

(جـ) وضع الصناعة المصرية على قدم المساواة مع الصناعات المنافسة بالبلاد الأخرى، بما فى ذلك رفع الأعباء الإضافية عن كاهل الصناعة المصرية - والتى تحملتها فى المرحلة الأولى للإصلاح - والتى لاتتحملها المصانع المنافسة فى البلاد الأخرى، والتى كانت سببا فى زيادة تكلفة المنتج المصرى عن مثيلها الأجنبى وبالتالى تقل قدرة المنتج المصرى على المنافسة العالمية.

لقد فرضت هذه الأعباء تباعا على المصانع المصرى فى ظل أحد الوضعين التاليين:

١ - لسد عجز فى ميزانية وزارة أو هيئة أو جهة حكومية ولم تجد غير القطاع المنظم وهو الصناعات لتحمله بضريبة أو رسم أو مقابل خدمة (مثال ضريبة مبيعات على الآلات - رسم خدمة كشف حصر وتصنيف البضائع المستوردة بنسبة ٢٪ إلى ٤٪ حتى على الآلات والمواد الخام للصناعة - مقابل موافقات هيئة التصنيع - رسوم حراسة - مقابل فحص - عبء تميل ضريبة المبيعات منذ شراء الخامات حتى إتمام بيع المنتجات وتحصيل ثمنها..

٢ - احتكار هيئة أو مصلحة أو شركات قطاع عام لخدمة، أو سلعة، وفرض أسعار مبالغ فيها مثال أعباء التفريغ بالموانى، والتداول، والشحن، والخدمة الهاتفية، وأسعار الأراضى للصناعة.

(د) التنمية البشرية - فالعنصر البشرى هو العنصر الرئيسى فى الصناعة وتستوجب التنمية الصناعية إعادة النظر فى نظم التعليم عامة والفنى على وجه الخصوص والتدريب وتكوين الكوادر الفنية والإدارية للصناعة.

(هـ) بعث البحث العلمى فى مصر، وبناء تكنولوجيا مصرية وتشجيع تصنيع المعدات والآلات.

(و) برنامج قومى لإقامة الصناعات الأساسية (أمهات الصناعات) مثل البتروكيماويات - الحديد الصلب - استخراج وتصنيع المعادن.

(ز) النفاذ للأسواق العالمية.. فلا شك أن تحقيق معدلات التنمية التى حددها الرئيس مبارك تتطلب استثمارات كبيرة، ومن ثم ناتج صناعى أكبر كثيرا من طاقة السوق المحلى ومجال تصريفه الرئيسى سيكون أسواق العالم، ولذلك فإن التعامل مع الأسواق العالمية التى تسودها التكتلات الاقتصادية يتطلب السعى للارتباط بالتكتلات، والأسواق المشتركة المعروضة على مصر حاليا، ولكن بشرط الدراسة المستفيضة، والتوصل لأفضل الشروط لتشجيع الصادرات المصرية وفى ذات الوقت تحقيق رعاية وحماية مستنيرة للصناعة المصرية فى فترة الـ ١٠ سنوات القادمة.

إن السبيل الوحيد أمامنا هو أن نعبر كل الحواجز الجامدة فى التعامل مع كل قضايانا بشكل عام، وقضية الصناعة بشكل خاص، ونعمل على إيجاد صيغة متحررة، وقفزات هائلة من خلال مراكز دفع للصناعة الوطنية تحقق طفرات انتاجية لايمكن تصورها باستخدام الأساليب والمفاهيم التقليدية.

مستغلين فى ذلك النجاحات الكبيرة التى تحققت خلال مؤتمر القاهرة الاقتصادى الذى عقد

أخيرا.

أولا : الواقع الجديد

لقد ظهر حولنا واقع جديد آخذ فى الشكل والنمو على الصعيدين العالمى والاقليمى، يتسم بما يلى:

١ ـ نظام اقتصادى عالمى، تسوده حرية التجارة، وحرية تدفق الأموال والمنافسة الشديدة، وانهيار الموانع والحواجز التقليدية ومحاولة لتدويل النشاط الاقتصادى من خلال اتفاقية الجات وتوسيع نطاقها لتشتمل على نحو ٩٠٪ من إجمالى التجارة الدولية.

٢ ـ كما تتزايد ظاهرة الصراع الاقتصادى والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبرى على اقسام الأسواق العالمية وتتعاظم معها ظاهرة التكامل الاقتصادى الإقليمى، الذى يمتد ليشمل دولا عديدة، ولعل أهمها النافتا دول جنب شرق آسيا والاتحاد الأوروبى الذى يقوم فى أيامنا هذه بعرض اتفاقيات المشاركة على العديد من دول حوض البحر المتوسط، وكذا الدعوة إلى إقامة السوق الشرق أوسطية. كل ذلك تتضاءل معه بالضرورة قدرة الدول على الحياة فى ظل الانعزال الانغلاق على الذات.

٣ ـ كما يشهد العالم الآن ظاهرة التحول الشديد نحو النظام الاقتصادى الرأسمالى، والاتجاه إلى سياسات الخصخصة، وشيوع برامج الإصلاح الاقتصادى فى معظم بلدان العالم الثالث وتزايد تدفق رؤوس الأموال والصناعات المتقدمة نحو مواطن جديدة فى العالم الثالث، لتشكيل بداية نهضة اقتصادية كبرى فى مجالات التكنولوجيا، والمعلومات والاتصالات، والتصنيع فائق الدقة، والهندسة الوراثية، والبيولوجيا الحيوية، وغيرها من المجالات الجديدة.

٤ ـ لقد ترتب على ذلك تكاملا شديدا بين الصناعة والتجارة والثقافة الأداء الاقتصادى والمكانة الدولية.

٥ ـ كل تلك التحولات تشير وبصراحة إلى أن العالم آخذ فى التحول إلى نمط مغاير تماما لما هو عليه الآن، وإن المجتمعات تعد نفسها للدخول فى مرحلة العولمة والتى سوف تقسم العالم بحكم تلك التغيرات إلى قسمين:

(أ) مجموعة الريادة، وهم من يملكون المعرفة.

(ب) مجموعة التابعين، وهم من لايملكون المعرفة.

كما إن تلك التغيرات تعنى معنى واحد، وهو أن امكانيات الانتاج أصبحت غير محدودة، وإن فرصا هائلة للجودة والتميز بتكلفة نسبية أقل سوف تظهر، وإن السباق شاق ومرير لا مجال للتقاعس أو التخلف عنه. ومن هنا فإن واقعا جديدا سوف يواجه الصناعة المصرية قريبا يجبرها على فتح أسواقها أمام الورادات الأجنبية مع عدم تناسب قدرة المنتجات المصرية حاليا على التصدير بالمعدلات الطموحة اللازمة لتحقيق أهدفنا.

ثانيا : استراتيجية الانطلاق والدفع الذاتى للاقتصاد القومى

تنبع الاستراتيجية من الهدف القومى للتنمية الذى أعلنه السيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك فى خطاباه الشاملان بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦، ١٩٩٦/١١/١٠ أمام مجلسى الشعب والشورى، وخطابه فى افتتاح مؤتمر القاهرة الاقتصادى، عندما أعلن أن العقد القادم هو العقد المهم لتثبيت مرحلة الانطلاق والدفع الذاتى لتغيير وجه الحياة على أرض مصر.

وانطلاقا من الإنجازات الكبيرة التى تم تحقيقها، واستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادى وجنيا لثماره لجهود التنمية، تهدف استراتيجية التنمية إلى أحداث نقلة كبيرة فى المجتمع والاقتصاد المصرى، مع التركيز على تحسين أوضاع المواطن المصرى، من خلال الارتقاء المضطرد فى مستويات معيشته، وتوفير الإمكانيات العالية لتعليمه وتدريبه، ورعايته صحيا وثقافيا واجتماعيا، بما يؤدى إلى زيادة قدرته على العطاء والابتكار والإبداع.

ولقد حدد السيد الرئيس ملامح هذه الاستراتيجية بالكم والزمن فيما يلى:

أولا: الارتفاع بمعدل النمو، ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية

القادمة، مما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠٪ مما هو عليه الآن.

ثانيا : توفير فرص عمل جديدة زداد سنة ٠د أخرى، تبدأ بمعدل يقدر بنحو ٠ ٥ ألف فرصة عمل جديدة فى العام المقبل. ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل، بحيث يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية، باعتبار إن الصناعة تمثل ركيزة التنمية الأساسية، فضلا عن فرص العمل التى سوف تترتب على توزيع الأراضى المستصلحة على الخرجين، ومن خلال برامج التنمية الاقليمية وامتدادها العمرانى فى مختلف مناطق الجمهورية، والمشاريع القومية الكبرى، مثل مشروع (القرن ٢١)، لإنشاء دلتا جديدة فى الصحراء الغربية للخروج من أسر الوادى الضيق، ومنذ التنمية إلى كل رحاب الوطن، والمشروع القومى لتنمية سيناء، والمشروع القومى للتنمية الريفية، والمشروع القومى لتنمية شمال خليج السويس، وغيرها من المشروعات القومية الكبرى الأخرى.

ثالثا : رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وزيادتها.

رابعا : تنمية الصناعة بمعدل نمو حقيقى يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة، ليزيد الناتج الصناعى على ضعف ماهو عليه الآن، ولتصل الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أمثال ما عليه الآن.

خامسا : دعم وتنشيط السياحة، باعتبارها مصدرا أساسيا للدخل القومى، ومجالا خصبا لجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

سادسا : زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة، بما يضمن توفيرها لجميع أوجه الاستخدامات الصاعية والزراعية والمنزلية، مع استمرار واستقرار الطاقة المولدة، فضلا عن تدعيم الكهرباء بالمدن جميع القرى وجميع القرى والنجوع بما يغطى الاحتياجات الانتاجية بالقرية، لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والربط الخارجى.

سابعا : الاستمرار فى الارتقاء بشبكة الطرق الحالية، وخطوط السكة الحديد والتليفونات.

ثامنا : استمرار التوسع فى مشاريع الإسكان بقدر المستطاع، بما يوفر مسكنا لكل أسرة جديدة، وبحيث نقضى على واحدة من أهم المشاكل التى تواجه المواطنين، وخاصة الشباب ومحدودى الدخل، واستكمال تطوير المناطق العشوائية، والقضاء على ماصاحبها من تشوهات وآثار سلبية واجتماعية واقتصادية وأمنية.

ثالثا: استراتيجية الصناعة المصرية فى المرحلة القادمة.

انطلاقا من الاستراتيجية الشاملة للانطلاق والدفع الذاتى، والأهداف الكمية والزمنية التى حددها السيد الرئيس، فإن إتحاد الصناعات يرى أن استراتيجية الصناعة للمرحلة القادمة يجب أن تبنى على المفهوم والأهداف التالية :

المفهوم :

استراتيجية واضحة ترى فى الصناعة المصرية تعظيم للقيمة المضافة على نطاق الاقتصاد القومى، وذلك من خلال التعميق المستمر للتصنيع المحلى، تعتمد على آليات العرض والطلب فى رسم سياستها واتخاذ قرارتها، تستوعب كل التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية فى العالم. تعيش عصر المعلومات بكل مايعنيه من انفتاح وعقلانية وتكامل النظرة وشمولية الاهتمام، تقبل حقائق السوق والمنافسة وتتوجه إلى التميز والتفوق باعتبارها السبيل الوحيد للبقاء، وتستوعب الدروس الأربع الأساسية المستفادة من تجارب العالم الصناعى المتقدم، وهى:

(أ) إن المحرك الأساسى للتنمية هو التصدير، والمحرك الأساسى للتصدير هو إيجاد ميزة تنافسية للصناعة الوطنية فى إطار فهم متطلبات السوق العالمية.

(ب) إن التطوير المخطط والابتكار العلمى هما أساس النهضة التصديرية.

(جـ) إن الثروة المادية ليست هى الأساس فى تحقيق التنمية، والإنسان هو محور تحقيق تلك التنمية.

(د) إن الصناعات الصغيرة لاتقل كفاءة فى تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة، عن المشروعات العملاقة.

الأهداف :

بتحليل الأهداف القومية العليا، للخطة الخمسية الرابعة، تحددت الأهداف الاستراتيجية للصناعة المصرية، كميا وزمنيا على النحو التالى:

(أ) تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة.

(ب) زيادة الناتج الصناعى إلى ضعف ماهو عليه الآن.

(جـ) الوصول بالصادرات المصرية إلى ثلاث أمثال ماهو عليه الآن.

(د) المساهمة فى خلق ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فى العام المقبل فى نهاية عام ١٩٩٦ والمساهمة بزيادة تلك الفرص بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل سنوية لتصل إلى مليون فرصة عمل جديدة ببداية عام ٢٠٠٠

(هـ) مساهمة القطاع الصناعى القومى فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ليزيد عن ثلاث أمثال النمو السكانى فى نهاية الخطة الخمسية القادمة.

(و) مساهمة القطاع الصناعى القومى فى رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى إلى ١٥٠٪، مما هو عليه الآن، وليتحقق ذلك ببداية عام ٢٠٠٠م.

رابعا : سياسة صناعية مقترحة لمصر من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠

وتعتمد السياسة الصناعية المقترحة خلال المدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ على المحاور التالية:

- محور القطاعات ذات الأولوية (حسب المزايا التنافسية للانتاج فى مصر فى ظل التحرير الكامل للتجارة).
- المحور الجغرافى.
- محور الصناعات الصغيرة.
- محور تنمية الصادرات.

(أ) محور القطاعات ذات الأولوية:

يقترح اتحاد الصناعات المصرية معاملة خاصة لتحفيز الاستثمار والانتاج فى القطاعات التالية التى أثبتت الدراسات إنها تحتفظ بالمزايا التنافسية بعد التطبيق الكامل لاتفاق تحرير التجارة الدولية (الجات).

- البتروكيماويات والألياف الصناعية.
- الإلكترونيات والبرمجيات.
- الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- قطع غيار السيارات، والصناعات المغذية والسيارات.
- الصناعات الزراعية، والزراعية المصنعة.
- ولتحفيز تلك الصناعات، يجب اتباع نظام حوافز متطور يشتمل على الآتى:
- إلغاء التعريفات والرسوم وضريبة المبيعات على الآلات والمعدات والتى لاتنتج محليا.
- خفض أسعار الطاقة من مياه وكهرباء وغيرها إلى ٥٠٪
- خفض سعر الأرض للمشروعات الصناعية.
- استكمال نظام السماح المؤقت، والرد الفورى للضرائب الجمركية وغيرها «عند التصدير».
- إعفاء الصادرات من كافة الضرائب.

- التمويل المعتمد على سعر الفائدة المنخفض.
- التدريب المجانى
- دعم البحث والتطوير.
- خصم الضرائب على الأبحاث التجريبية.
- تخصيص المعونات والدعم للبحث والتطوير.

(ب) المحور الجغرافى:

تؤمن مصر أن لديها أرض خصبة للاستثمار، حيث أن هناك ٩٦٪ من الأرض ينتظر الإعمار والاستثمار وتتوافر بمصر مواد خام ومناجم وبترول غاز طبيعى موزع فى أماكن مختلفة، كما لديها مناخ متميز يتنوع من مناخ البحر المتوسط وحتى الاستوائى، حسب التوزيع الجغرافى للأماكن، لذلك يجب الاستفادة من كل تلك العوامل فى رسم المخططالخاص بالهيكل الصاعى.

وبناءا على الخريطة الصناعية الجديدة تحدد المواقع المناسبة للصناعات المختلفة طبقا لتوافر المواد الخام وكلفة الأيدى العاملة، وتوافر المطارات والموانىء، والقرب من الأسواق والأماكن ذات الحاجة للتنمية، على أن تقدم تلك الخريطة للمستثمرين لتسهيل إقامة مشروعاتهم وتمنح المستثمرين مزايا وحوافز متميزة لإقامة مشروعاتهم فى مناطق أقل نموا إلى أن يتم تنميتها كالآتى:

فى صعيد مصر، ودلتا جنوب الوادى

- الإعفاء مؤقت لمدة ١٠ سنوات من الضرائب
- تحصيل نسبة ٥ ٪ فقط كرسوم على المعدات.

(جـ) محور الصناعات الصغيرة.

لإحداث التوازن فى الهيكل الصناعى المصرى، يجب النظر فى وضع السياسات التى تشجع على إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، (والتى تمثل ٣٠٪ من حجم الصادرات لدول النمور الآسشيوية واللايات المتحدة الأمريكية).

ولكى يتوافر لمصر جيل جديد من صغار الصناع، والمستثمرين فإنه يجب اتباع السياسات التالية:

- الإعفاءات الضريبية المؤقتة لتلك المشروعات.
- القروض الممنوحة بدون وجود ضامن
- التدريب المجانى للعناصر الإدارية لتلك المشروعات.
- تدريب العمالة.
- تشجيع الاستثمارات الجماعية والمشتركة.
- تخفيض سعر فائدة القروض طويلة الأجل على الأراضى ومبانى المصانع.
- تشجيع إقامة شركات تسويق منتجات تلك المشروعات.

(د) محور تنمية الصادرات

المناطق الحرة للتصدير:

- إعفاء ضريبى دائم
- إعفاء من ضريبة المبيعات
- إعفاء من الجمارك.

المناطق الحرة الخاصة

- تتمتع بكل مزايا المناطق الحرة للتصدير.
- تتمتع أيضا بكل المزايا الممنوحة للبيع فى السوق المحلى.

الشركات المشتركة والمسجلة فى البورصة

- أعفاء ضريبى لمدة ٥ سنوات.

وتتمثل السياسات الخاصة لتطوير وتنمية الصادرات فيما يلى:

١ ـ التوسيع فى إقامة المناطق الحرة العامة والخاصة، واعطائها كافة المزايا والإعفاءات.

٢ ـ اقتناع أساسى بأن السوق والمستهلك هما نقطة البداية، وتصبح قضية الصناعة هى التصدير والبحث عن مكان فى الأسواق العالمية ومحالة الاحتفاظ به وتنميته فى مواجهة كل المتغيرات.

٣ ـ القبول بواقع الحرية والمنافسة، وضرورة وجودهما كمحرك حقيقى نحو الإبداع والتطوير، وذلك من خلال السعى الجاد للمشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية، والتفاعل معها، مع تحقيق القدر الضرورى من مطالب الحماية المستنيرة للانتاج الوطنى والصناعات الوليدة.

٤ ـ وضع استراتيجية للتصدير (التى تم اعدادها بواسطة وزارة الاقتصاد) تمكن المنتج المصرى من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

٥ ـ استكمال رفع كافة الأعباء المحملة على كاهل الصناعة المصرية بشكل شامل، حتى يتمكن الصناع المصرى من العمل تحت ظروف تقترب من ظروف منافسية اقليميا وعالميا.

٦ ـ القضاء على كافة الاحتكارات فى مجال خدمات البنية الأساسية فى المطارات والموانىء وغيرها مع إجراء التحسين المستمر لها ليلائم متطلبات النقل والتوزيع والتصدير مستقبلا.

٧ ـ المشاركة الفعالة من جانب الأجهزة الحكومية فى متابعة المؤشرات العالمية وتحليل الظواهر ومعايشة المتغيرات لتنبيه القطاعات الصناعية إلى المجالات والفرص الواعدة.

٨ ـ وضع سياسات تمويلية تتسم بالجرأة لتدبير احتياجات الصناعة، وذلك فى مجالات الإئتمان المصرفى وسعر الأقراض، وخلق مصادر للتمويل والعمل على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة، وتأمين الصادرات، وترسيخ مفاهيم التعامل فى أسواق المال.

٩ ـ إعطاء العناية اللازمة لوضع المعايير الرقابية المناسبة، والحيلولة دون قيامها كعائق للانتاج.

١٠ ـ تخفيض الوقت اللازم للعملية الإنتاجية، ورفع كافة الإجراءات البيروقراطية لتحقيق انتاج أكثر فى وقت أقل، ولسرعة تدوير رأس المال بما يحقق أقصى عوائد اقتصادية إيجابية.

١١ ـ تعبئة الجهود على المستوى القومى لتنظيم نقل التكنولجيا الحديثة، لتسهيل سرعة الوصول إليها وتطبيقها فى مجالا الصناعة المختلفة، مع العمل على خلق تكنولوجيا مصرية ملائمة، والعمل على توظيفها لتطوير الانتاج وأساليب التسويق ودراسة الأسواق وأذواق المستهلكين وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء، والتحول إلى التسويق الإليكترونى.

١٢ ـ الأخذ بمفهوم الجودة الكلية والشاملة، لملاحقة المستويات العالمية والتفوق عليها، ومن ثم فإن إدخال مفهوم الجودة الشاملة يعنى إن كل جزء وكل مجال من مجالات العمل ينبغى أن يخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تصميم وتنظيم لاستبعاد كل أشكال ومسببات ضعف الانتاج وانخفاض الجودة.

الخاتمة

لقد كان ماسبق عرضه، هى رؤية لاستراتيجية الصناعة المصرية فى المرحلة القادمة، مرحلة الإنطلاق والدفع الذاتى للاقتصاد المصرى كما حددها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦، وحدد معالمها واضحة فى خطابه فى افتتاح مؤتمر القاهرة الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٠

ويبقى بعد ذلك علينا جميعا صناعا حكومة أن نتكاتف من أجل تحقيق الأهداف القومية التى سوف تسهم الصناعة المصرية بشقيها العام والخاص فى إنجازها، من أجل رفعة وازدهار مصرنا العزيزة، ومن أجل مستقبل أفضل لاجيالنا القادمة .

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

حول تشجيع الاستثمارات وعوامل جذبها إلى مصر

ورقة مقدمة من
وزارة الانتاج الحربى

حول تشجيع الاستثمارات وعوامل جذبها إلى مصر

- المطروح للمناقشة هو السياسات الواجب انجازها فى المرحلة القادمة، لتحقيق التوسع والنمو المنشود وتحقيق معدل تنمية مأمول. لتحقيق الإنطلاقة الاقتصادية، وذلك تنفيذا لطموحات الدولة وتوجيهات وآمال السيد الرئيس الذى يكرس جانب كبير من وقته ويكثف جهوده لإيجاد فرص عمل مناسبة لعمل مواطن قادر على العمل بإقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية وزيادة الانتاج وتحقيق طفرة فى الصادرات لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب وتحقيق الرفاهية.

- من المسلم به إنه لاتنمية اقتصادية ولا أنطلاقة اقتصادية ولازيادة فى الانتاج أو التصدير أو خلق فرص عمل بدون وجود استثمارات مناسبة انتاجية وخدمية لأنها هى التى تخلق الطاقات وإيجاد فرص عمالة وزيادة الانتاج خلق الدخول وزيادته، وتتوالى دورة توزيع الدخول مابين الاستهلاك والإدخار. هذا من جانب أما الجانب الآخر، فالاستثمارات تحتاج إلى بيئة مناسبة لها مقومات واعتبارات مادية ومعنوية مختلفة وعديدة.

تنافس الدول على تشجيع وجذب المستثمرين:

- يسود الحديث عن الاستثمار وتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين وأصبح الكل يعمل فى هذا الإتجاه وليس ذلك فى مصر بل العالم كله سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية تحاول جذب الأموال والمستثمرين ورجال الأعمال لها، أى أن كل دولة تشجيع مواطنيها على الاستثمار فيها وتشجيع على جذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب للاستثمار داخلها وتقدم التسهيلات والمزايا والأعفاء وتسرع الخطى فى تهيئة البيئة لاستقبال هذه الاستثمارات بل وصل الأمر إن الدول تتصارع من أجل ذلك.

- وهذا الإتجاه يعتبر ضرورى لتوحد العالم فى اقتصاد واحد ويكاد يصبح حقيقة حيث تضائل دور الاقتصاد الوطنى المنغلق فى دفع عملية التنمية والإنطلاقة الاقتصادية وقد رصد الباحثين والعلماء المهتمين بالشئون الاقتصادية العديد من التحولات والمتغيرات الاقتصادية منذ أوائل الثمانينات وأهمها :

١ - المجتمع الصناعى يتحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة التكنولوجية بل الحقيقية نعيش عصر ثورة المعلومات والاتصالات.

٢ - التحول من التقنية البسيطة إلى التقنية العالمية.

٣ - تخلصت النظم الانتاجية من قيود الوقت والمكان والمادة اختصارر الفجووة الزمنية بين الفكر والانتاج والاستخدام والتقمد الهائل فى تقنية التصميم والانتاج بمعاونة الحاسب.

٤ - اقتصاديات انتاج المواد الخام الأولية انفصلت عن الاقتصاد الصناعى ترتب على ذلك اتجاه أنخفاض أسعار الخامات وضعف خلق فرص عمالة بينما هناك تصاعد مستمر فى أسعار المنتجات الصناعية.

١ - اتجا العالم فى التوحد فى اقتصاد شبه واحد وه المطبق حاليا بمنظمة التجارة الدولية، ازالة الحواجز والمعوقات أمام حركة تبادل السلع والخدمات والاستثمار والعمالة.. إلخ، وهذا يجعل على أية دولة أن تحقق معدل تنمية مقبول خارج هذا الاقتصاد العالمى والتفاعل معه وخير دليل على ذلك سقطت الأنظمة الشيوعية والشمولية.

٦ - اتجاه بلاد العالم إلى التكتلات الاقتصادية، فهناك التكتل الأوروبى والنافتا والاسيان وابيك.. إلخ وهناك مشروع التكتل العربى نأمل أن يرى النور وعلى أسس اقتصادية ويكون قابل للتطبيق.

٧ - استراتيجية الصناعة على أساس الاحلال محل الواردات عفا عليها الزمن وغير مقبولة فى ظل هذه المتغيرات بل هناك التحول بقوة إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.

٨ - أصبح مؤكدا أن رؤوس الأموال هى القوة الفعالة فى الاقتصاد العالمى ومن ثم تتنافس الدول سواء النامية والمتقدمة على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثما داخل البلد.

٩ ـ كما إن هناك اتجاه متزايد نحو تشجيع وجذب رجال الأعمال القادرين على إقامة مشروعات داخل البلاد باعتبار لديهم الأموال اللازمة لإقامة مشروعات كبرى قادرة على توظيف الابتكارات واغتنام الفرص الاقتصادية فى السوق العالمية على إتساعها. لذلك تتسارع الدول على اختلافها بكل السبب على جذب رجال الأعمال وتعقد لهم المؤتمرات والندوات فى الداخل والخارج.

لماذا تلجأ مصر لتشجيع الاستثمار:

ـ مصر دولة لها تاريخ مشرف.. دولة مؤثرة فى منطقة الشرق الأوسط.. دولة طول عمرها رائدة بحضارتها ثقافتها علمائها مثقفيها.. دولة ذات موقع وسط العالم فليس هناك إلا النهوض والدخول بقوة فى عصر التقدم والتطور للحاق بركب التقدم ولقد أجمع الشعب وحكومته وقيادته على دفع عملية التنمية والتقدم والارتقاء بمستويات المعيشة لتظل لمصر ريادتها للمنطقة، وكما أوضحنا أن محور التقدم ودفع عملية التنمية والإنطلاق الاقتصادى وزيادة الانتاج والتصدير وخلق فرص عمالة لكل قادر من أبناء الشعب على العمل الاستثمار، من هذا المنطلق تشجع مصر الإستثمار وتعمل بكل جهودها على جذب وتشجيع الاستثمار على أرضها.

ـ وهناك أسباب عديدة لتشجيع الاستثمار سواء المحلى والأجنبى وجذبه لداخل البلاد نذكر بعضها فضلا عن المتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية فى حركة واتجاهات الاقتصادية العالمية. هناك أسباب وعوامل ومتغيرات أخرى هى:

١ ـ تبينت الدولة النامية أن احتمالات زيادة المعونات والقروض الخارجية ليست واردة فى المستقبل القريب بسبب المتغيرات العالمية والإتجاه إلى أوروبا الشرقية وروسيا.

٢ ـ تمويل الاستثمارات عن طريق الاستدانة الداخلية له عواقب سلبية على معدل التضخم لايمكن الاستمرار فيه بغير حدود.

٣ ـ كان الاقتصاد المصرى يعانى من اختلالات هيكلية:

ـ اختلال بين الانتاج والاستهلاك بزيادة الاستهلاك.

ـ اختلال بين الاستثمار والإدخار بزيادة الاستثمار على الإدخار

ـ اختلال بين الصادرات والواردات بزيادة الواردات.

ـ اختلال بين إيرادات ونفقات الدولة بزيادة النفقات.

وهذه الاختلالات ترجع إلى:

ـ الحروب التى خاضتها مصر لتحرير أرضها والدفاع عن نفسها والأمن القومى العربى.

ـ ارتفاع معدل التزايد السكانى بمعدل أزيد من معدل التنمية.

ـ أرتفاع نسبة البطالة.

ـ سياسات الدعم العينى والمادى على مدى السنوات السابقة مع زيادة العجز فى موازنة الدولة.

ـ حجم الديون الخارجية وأعبائها أثقلت الموازنة العامة للدولة بل وصل الأمر إلى التوقف عن السداد لفترات.

ـ لفترة طويلة سابقة أتبع فيها نظام الأسعار الاجتماعية مما الحق خسائرر جسيمة بالعديد من الوحدات الاقتصادية.

ـ نظم سياسية واقتصادية شمولية أدت إلى عدم مشاركة القطاع الخاص فى إقامة مشروعات والخوف وعدم الأمان وهو الأمر الذى أدى إلى تهميش دور القطاع الخاص والقضاء على المبادرات الفردية والإبداع بل وهروب رؤوس الأموال المحلية للخارج.

ـ إدارة الوحدات الاقتصادية طبقا لإعتبارات سياسية وبعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية سواء فى تعيين رؤسائها أو تعيين عمالها لاغراض لخدمة السياسية.

٤ ـ كانت السياسات التعليمية والثقافية لاتتلائم مع مطالب احتياجات العمل وفى الغالب يسود قيم اللامبالاة وغياب المبادرات الفردية.

٥ ـ وجود تشريعات لاتحفز على الاستثمار مثل تشريعات تنظيم علاقات العمل والضرائب ورسوم جمركية.. إلخ.

٦ ـ وعدم وجود بنية أساسية تشجع على الاستثمار.

تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم فى أواخر عام ٨١:

ـ تولى الرئيس حسنى مبارك تقاليد الحكم فى أواخر عام ٨١ فى ظروف بالغة الصعوبة حيث كان الاقتصاد المصرى يعانى من تدهور شديد وأزمة حقيقية وكما سبق عرضها.

ـ ورفض مبارك الحلول المؤقتة ورفض انصاف الحلول والمسكنات وكان ومازال بحسه الوطنى واستنارة بصيرته رأى عقد مؤتمرر اقتصادى فى فبراير ٨٢ حضره نخبة من كبار العلماء والباحثين الاقتصاديين وأصحاب الرأى وكان قراره الشجاع هو مواجهة جميع المشاكل الاقتصادية وفضل اقتحام المشاكل والتعامل معها كلها بالتدريج مراعيا البعد الاجتماعى وعدم أحداث هزات عنيفة ولجأ إلى أسلوب الخطوة خطوة فى تكامل كل الخطوات ومستويات متوازنة فى كل كان الاتجاهات وذلك لأن بعض المشاكل الاقتصادية دون البعض يؤدى إلى مزيد من المشاكل نظرا للترابط الشديد بين جميع المتغيرات وفى كل ذلك مأخوذا فى الاعتبار قدرة الشعب على الاحتمال باعتبار إن هناك وقت وهناك تضحيات بفضل سياسة وأسلوب التدرج تجاوب الشعب معها.

السياسات التى تم اتباعها والإجراءات التى تم اتخاذها فى المجال الاقتصادى:

ـ عملية دفع التنمية والإنطلاقة الاقتصادية تحتاج وقت وتضحيات. كما إن تشجيع الاستثمار لايتم عن طريق منح الإعفاءات والمزايا الضريبية وبعض الحوافز بل لابد أن يكون هناك البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات. وأيضا عملية التنمية لاتتوقف على إمكانيات الدولة الطبيعية والبشرية وإنما تتوقف على درجة الثقة فى احتمالات وجود اقتصاد قوى ينمو ولاينكمش، وهناك عوامل واعتبارات وخصائص عقلانية ونفسية وسياسية تشريعية ومستويات التدريب وسلوكيات العمل وأسلوب الدولة فى إدارة الموارد الاقتصادية وإطارها التنظيمى والتشريعى وعلاقات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والإدخار ودور الدولة الاقتصادى ووجهات النظر فى المستثمررين المحليين والأجانب والهياكل الإنتاجية والقطاع المصرفى.. إلخ.

ـ لذلك قامت الدولة وقيادتها السياسية باتخاذ العديد من السياسات المتكاملة والخطط والبرامج الزمنية والعديد من الإجراءات فى المجال الاقتصادى وعلى مدى زمنى ومنذ الثمانينات وحتى الآن أخذا بأسلوب التدرج الناجح والذى جنب المجتمع الهزات العنيفة وهى على النحو التالى:

١ـ الإصلاح الاقتصادى للسياسة المالية والنقدية:

ـ تم خفض عجز الموازنة العامة للدولة باعتبار إنه السبب الرئيسى للتضخم.

ـ تم تحرى سعر الفائدة وأصبح طبقا لآليات العرض والطلب.

ـ تم توحيد سعر الصرف وأصبحت قيمة الجنيه المصررى تتحدد طبقا للعرض الطلب.

ـ أستمرار علاج عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وأصبح هناك وفر فى ميزان المدفوعات.

ـ ترشيد نفقات الحكومة بالغاء النفقات غير المنتجة ومحاولة القضاء على مظاهر الإسراف.

ـ تم تطبيق نظام الضريبة على المبيعات وإعادة النظر فى اسعار الخدمات الحكومية.

ـ استخدام السياسة النقدية والإئتمانية وزيادة نسبة الاحتياطى لدى البنك المركزى بما يحسن باسمرار من ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف ليس بقرارات إدارية وإنما على ضوء العض والطلب.

ـ مواجهة جادة لمشكلة المديونية الخارجية والتوقف عن عقد قروض قصيرة الأجل إلا فى أضيق الحدود ومسئولية الجهات المقترضة عن سداد الأقساط واعبائها. وعدم الاقتراض لاغراض استهلاكية وقد تم بالفعل اسقاط جانب كبير من ديون مصر الخارجية والتى تربو على ٢٤ مليارر دولار.

- وتم انجاز الكثيرر فيما يتعلق بالبنية الأساسية - شبكات مياه الشرب - محطات الكهرباء - شبكات الصرف الصحى - التليفونات - الكبارى - الطرق - الموانى - المطارات - الاتصالات بالعالم الخارجى. وقد استهدفت الفترة منذ الثمانينات وحتى الآن عمليات احلال وتجديد وتوسع ونمو فى البنية الأساسية بشكل غير مسبوق وكان امراً ضروريا لأن إقامة المشروعات ونجاحها سواء كانت زراعية صناعية - خدمات - تستلزم توافر البنية القوية والمناسبة. وليست البنية الأساسية فى مفهوم المستثمرين هذه فقط بل تتعداها إلى العديد من المجالات الأخى

وفعلا تم تنفيذ العديد من الإصلاحات وتغير العديد من الأوضاع الهيكلية للوحدات الاقتصادية والتشريعات وتطوير نظام التعليم والتدريب وأسلوب إدارة الموارد الاقتصادية بالدولة وبيان دور الدولة فى إدارة الاقتصاد.

وفى هذا المجال أيضا سعت الدولة ومستمرة فى ذلك فى تنفيذ الآتى:

- استمرار علاج مشاكل القطاع العام بتطبيق سياسة الخصخصة لتوسيع قاعدة الملكية للنشاط الاقتصادى.
- أستمرار إصلاح هياكل القطاعات الانتاجية وأحداث تطوير فى مجالات الانتاج والتنمية السياحية والتجارية والصناعية والزراعية والخدمية.
- تطوير قطاع النقل والقطاع المصرفى والمالى.
- استمرار مراعاة البعد الاجتماعى وتم ذلك من خلال تطبيق الزيادات السنوية فى الأجور والمرتبات لأحداث أكبر قدر ممكن من التوازن مع الأسعار، مع إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية والإبقاء على الدعم لعدد محدد من السلع والخدمات بصفة خاصة فى الخبز ووسائل النقل المواصلات.
- أستمرار الحكومة فى تشجيع الصناعات الصغيرة بإعطاء دفعة قوية للصندوق الاجتماعى للتنمية وهو لتشجيع الاستثمارات وبالتالى خلق فرص للعمالة.
- تولى الدولة الحكومة عناية فائقة لاستخدام أساليب إدارية حديثة والاهتمام بتدريب العاملين فى كافة المستويات والقيادات.
- تم تطوير بعض التشريعات وإصدار تشريعات جديدة وجارى استكمال تطوير باقى التشريعات حتى يكون هناك تلائم مع التحول الاقتصادى وبيئة قانونية لسرعة الفصل فى المنازعات.
- جارى تطوير النظام الضريبى وإصلاحه وتنقية التعريفة الجمركية وإلغاء القيود على الاستيراد والتصدير وعلى الإستثمارات.
- جارى تطوير قانون الاستثمار لإعطاء مميزات وحوافز على جذب الاستثمار وتخفيز رجال الأعمال على استثمار أموالهم فى مصر وإقامة المشروعات بها.

مصر تنتظر أن تحقق الأهداف التالية من التحفيز على الأستثمار:

١ - تحسين كفاءة الاقتصاد المصرى من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة بزيادة رأس المال المستثمر والتكنولجيا والمهارات الإدارية وتحسين وصول المنتجات المصرية للأسواق العالمية ورفع قدراتها التنافسية.

٢ - إيجاد فرص العمل لكل مواطن قادر على العمل.

٣ - تشجيع المشروعات القائمة على التوسع فى طاقاتها وزيادة وتحديث أنتاجها وإضافة منتجات جديدة.

٤ - زيادة الانتاج وإحداث طفرة فى التصدير.

٥ - تشجيع الاستثمار فى المشروعات الكبرى بتوسيع مجالات الاستثمار فى الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضى وتنمية وتعمير المناطق الصحراوية والسياحية والكهرباء والبترول والتعدين والخدمات والموانىء والمطارات.. إلخ.

٦ ـ تشجيع الاستثمار فى المشروعات الصغيرة وخاصة لقيام الشباب وتدعيمه وتقديم العديد من التسهيلات له.

٧ ـ تنمية وتعمير سيناء وجنووب وشرق الوادى وساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى واستصلاح نحو ٣ مليون فدان وذلك لخلق مناطق مد صناعية وعمرانية جديدة وعلى مستوى كل المحافظات.

٨ ـ الحرص على إقامة المشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد جلب العملات الحرة وجلب التقنية المتقدمة لمسايرة ركب التقدم من خلال جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسية.

٩ ـ خلق طبقة من رجال الأعمال لديهم المهارات والقدرات لتوظيف واستثمار الإمكانيات والموارد من أجل تحسين وتعزيز قدرات الاقتصاد المصرى ويكون قادر على التعامل مع الاقتصاديات المتقدمة والتكتلات الاقتصادية.

السياسات والإجراءات التى يجب أن تركز عليها الدولة فى الفترة المقبلة.

ـ من الثابت أن السنوات السابقة شهدت تغيرا جذريا فى فلسفة الاقتصاد المصرى وتحول كبير فى منهجه وفى أدارته حيث هناك خطوات ناجحة تمت وإجراءات عديدة ملموسة ضمن عدة خطط وسياسات لتحرير الاقتصاد المصرى وتهيئة البيئة الاقتصادية وإصلاحات جذرية فى البيئة والبنية الاقتصادية واستمرار التغير الهيكلى والقطاعى لتوفير مقومات وتشجيع الاستثار المحلى والأجنبى المباشر وغير المباشر والعمل على جذبه للعمل والاستثمار داخل البلاد.

ـ وطموحات مصر الحالية والمستقبلية لم تغب عن بال، فالحكومة والقيادة السياسية ببصيرتها المستنيرة وأمانة المسئولية. ربطت بين أهداف الاستثمار وأهداف الدولة العليا واستراتيجيتها القومية والعمل على الاستقرار الاجتماعى وتوفير الأمن والأمان وصيانة مصالح الدولة ومن منطلق هذا نرى الآتى:

١ ـ الاستمرار فى سياسة تشجيع المدن الجديدة والمناطق الصناعية والسياحية ومناطق زراعية جديدة وذلك لتخفيف العبء على المدن القديمة وتقليل التكدس بها.

٢ ـ أستمرار تكثيف العمل على تطوير البنية الأساسية والتوسع فيها من شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والطرق والنقل والمواصلات والموانىء والمطارات وسوق المال.

٣ ـ تكثيف الجهود فى إصلاح وتطوير الهياكل الانتاجية وإعادة تخصيص الموارد مابين المشروعات الانتاجية والخدمية بأسلوب جاد وحازم لتحسين الطاقات الاقتصادية وزيادة القدرة والكفاءة للتعامل مع الاقتصاد العالمى وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٤ ـ الاستمرار فى تنقية القوانين والقرارات التى تنظم النشاط الاقتصادى وعلاقات الانتاج واحداث تشريعات جديدة والعمل على سرعة الفصل فى المنازعات القضائية خاصة التى تتعلق بالنشاط الاقتصادى.

٥ ـ الاستمرار وتكثيف العمل على توفير قواعد البيانات والمعلومات والاحصاءات عن النشاط الاقتصادى المحلى والعالمى والإقليمى فى كل الإتجاهات ونواحى النشاط الاقتصادى تتصف بالدقة وعدم التضارب سهولة الحصول عليها بيسر وسهولة وسرعة.

٦ ـ من الضرورى الاستمرا فى تكثيف عملية تطوير مناهج التعليم والتدريب فى مختلف التخصصات ليكون الخريج مؤهل ومقبول فى سوق العمل مزود بالمهارات والمعرفة وزيادة القدرة على الابتكار والإبداع الخلق.

٧ ـ التركيز على العلوم والاتجاهات والتخصصات الحديثة خصوصا التكنولوجيا الحديثة حتى يمكن اللحاق بركب التطور العلمى وخاصة فى مجالات الاتصالات والمياه وزراعة الصحراء والكيمياويات والجينات والليزر وتكنولوجيا الخامات وابتكارها وتخليق المواد والتصغير والتصميم للمنتجات.. إلخ.

٨ ـ البدء وفوراً فى تنفيذ برنامج طموح لنقل أساليب التكنولوجيا المتقدمة والملائمة لبناء قاعدة

وطنية لتطوير ونقل واستحداث تكنولوجيا على أساس أن يكون لها دورر فى تقديم تكنولوجيا جديدة أو تطوير التاح.

٩ ـ تكثيف الجهود لمراجعة أحوال مراكز البحوث القائمة من بحوث زراعية وصناعية واجتماعية فى كل مجالاتها مادية ومعنوية وأفراد باحثين وإتاحة البيئة المناسبة للإنطلاق والتطوير والإبداع والابتكار.

١٠ ـ تكثيف الجهود للتوسع الزراعى الأفقى والرأسى وتوسيع رقعة الأرض الزراعية وتحسى أنظمة الرى والصرف وتوفير الصيانة الدورية لها فى الوادى القديم ورفع كفاءة شبكة مياه الرى والصرف ومزيد من الاهتمام بالارشاد الزراعى وتحسين مستوى الخدمات مع إيجاد حوافز للاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وكل ذلك يجعل عوائد العمالة الزراعية مجزية ومن ثم تجذب العمالة إليها مرة أخرى من أجل تقليل الفجوة الغذائية وتحسين مستوى الانتاج القال للتصدير والاستفادة من النظام العالمى للتجارة الحرة.

١١ ـ العمل على إصلاح الهياكل الإنتاجية للوحدات الاقتصادية وجعلها مرنة تستجيب لحركة واتجاهات وأليات السوق وتحسين مستويات الانتاج والارتقاء بالمواصفات وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

١٢ ـ استمرار تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجالات عديدة واستثمار أمواله بإقامة العديد من المشروعات والتوسع فيها لأن نجاحه واحترامه يشجع مزيد من الاستثمارات الأجنبية للاستثمارر فى مصر بل إن اتجاه الحكومة فى إشراك القطاع الخاص فى رسم سياسة مصر الاقتصادية له أثار إيجابية ومخاطبة العالم باللغة التى تطمئنه على مصالحه إذا أتى إلى مصر يستثمر فيها.

١٣ ـ تكثيف الجهود للدخول فى النظام الاقتصادى العالمى والتكتلات الاقتصادية وتركيز الجهود لخلق وإيجاد تكتل عربى.

١٤ ـ تكثيف الجهود فى الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجارى مع الدول العربية والصديقة.

١٥ ـ تكثيف الجهود لجذب الشركات متعددة الجنسيات للعمل والاستثمار فى مصر باعتبارها تملك الأموال والتكنولوجيا المتقدمة.

١٦ ـ إيجاد منظومة متكاملة للتدريب والبحوث والتطوير والتكنولوجيا وتحويل الكيانات القائمة إلى مراكز قوية بتطويرها وتزويدها بالإمكانات والأساليب والمعدات المعملية والأجهزة مع نظام تقييم لإدائها بحفز الابداع والابتكار ومزيد من المهارات وتنمية القدرة للتعامل مع المستويات الراقية فى الأداء العالمى ومن المهم فى هذه النواحى أن تقوم الحكومة بتدعيم هذه الأنشطة مع ربطها بالقواعد الإنتاجية بإيجاد وسيلة وأدوات ناجحة لخلق طلب فعال على هذه المراكز والقاعد البحثية.

١٧ ـ نرى ضرورة الاتفاق على المشروعات التى تركز عليها مصر للانطلاق ومن جانبنا نرى التركيز على الآتى:

- مزيد من مشروعات البنية الأساسية والتوسع فيها والاهتمام بالاحلال والتجديد والتطوير.
- العمل على جذب المزيد من المشروعات السياحية وملحقات صناعة السياحة.
- تكثيف العمل على تكنولوجيا التنمية فى كافة مجالاتها وخاصة التى تتمتع فيها مصرر بميزة تنافسية.
- مشروعات تساهم فى تحسين وحماية البيئة من مياه الشرب وصرف صحى ومعالجة المخلفات.
- مشروعات البنية المعلوماتية بهدف ربط شبكة المعلومات المحلية بالشبكة العالمية لتعزيز وتقوية التعاون العلمى والتكنولوجى.
- توظيف موقع مصر عالميا سواء من حيث الاتصالات والنقل والتخزين والترانزيت للتجارة العابرة.
- تشجيع إقامة العديد من المناطق الحرة ـ تشجيع وجذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارر فى مصر.

١٨ ـ من الضرورى أن يكون دور الدولة فى إدارة الاقتصاد معروف للكافة وأن حدث أى تغيرات تكون فى حدود معقولة ومتوقعة من المستثمرين وبذلك يكو هناك القدر اللازم من الاستقرار لأن هذه الناحية مهمة جدا للمستثمرين.

١٩ ـ تكثيف الجهود فى تنظيم وتحسين سوق المال والرقابة عليه وتشجيع وسائل تراكم رأسمال وتعزيز وتقوية النظام المالى والمصرفى.

٢٠ ـ تكثيف الجهود لمحاربة الإسراف والاستهلاك الترفى المستفز وإيجاد قيم جديدة من خلال التوعية بالحد من الاستهلاك الداخلى ومظاهر الإسراف الترفى واستهجانه وزرع قيم الاعتدال فى الاستهلاك فى كل شىء من المياه فى المأكل والملبس فى الإسكان.. إلخ.

٢١ ـ تكثيف الجهود فى عقد المؤتمرات والندوات عن مدى تقدم الاقتصاد المصرى وإبراز النماذج الناجحة والوحدات الانتاجية والخدمية. ولقد كان المؤتمر الاقتصادى ناجحا بكل المقاييس حيث تم عرض الإمكانيات والمجالات الاستثمارية فى مصر سوف تأتى ثمار هذا المؤتمر فى القريب والمطلوب أستمرار الحملة والإعلان عن الإمكانيات الهائلة للاستثما فى مصر.

٢٢ ـ تكثيف وتركيز الإعلام الإعلان عن القوانين التى تهم المستثمر والمؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد المصرى والاستقرار والأمن والبنية الاساسية لإقامة استثمارات ناجحة وفرص تحقيق الربح والعمالة والكفاءات الإدارية التى يمكن أن يحتاجها المستثمر والتسهيلات والتيسيرات المتاحة والإعفاءات والمزايا فضلا عن أن الشعب المصرى وحكومته وقيادته السياسية تخدم الاستثمارات الأجنبية وتصونها تضمنها.

٢٣ ـ لابد من تطوير ثقافة الشعب بمحاولة القضاء التدريجى على القيم المناهضة للتقدم وتعبئة قوى الشعب وتحفيزها للعمل واحترامها له وشيوع الإنضباط الذاتى والتخلص من تحجيم القيم السلبية لأن المستثمر يهمه أن يتعامل مع شعب يقدر العمل أيا كان طالما إنه شريف وشرعى وذلك لأن الثقافة الحالية جانب كبير منها تحض على التساهل والتبسيط المخل بنظم العمل وقواعده.

٢٤ ـ التنمية أهم عنصر فيها تشجيع الاستثمار سواء المحلى أو الأجنبى تتقف على الاستقرار وشيوع الأمن والأمان ونظرا لأن الشعب المصرى أكثرر شعوب العالم تجانسا بانصهار عناصره فى بوتقة واحدة من تكثيف الدراسات الاجتماعية لزيادة تماسك الشعب وضمان وحدته والحد من أية صراعات من خلال الدراسات التنبؤية.

٢٥ ـ كما إنه من الضرورى شيوع الثقة فى القائمين على التنفيذ والدقة العفاف وطهارة اليد والنزاهة فى التعامل مع فئات المستثمرين.

الخلاصة :

هذه رؤية وزارة الإنتاج الحربى لتشجيع الاستثمار لدفع عملية التنمية فهى إجراءات وسياسات متشابكة حيث أن الهدف من كل ذلك أن يشعر المواطن بارتقاء الحياة وبيئة حافزة على العمل والابتكار والإبداع وينعم الفرد فى الوطن بمستوى تعليم وصحى ومستوى تغذية مقبول يرضى عنه وكل ذلك مرهون بحسن إدارة المجتمع وكفاءة القائمين بالنهوض به لتحقيق الإنطلاقة الاقتصادية ونزاهة وعدالة القائمين على التنفيذ وضرورى شيوع نظرة الاحترام للمستثمرين المحليين وإشراكهم فى رسم السياسات وشيوع التفائل والثقة فى قدرات الاقتصاد المصرى.